مشـــروع ميزانيـــة 2024
واشكاليات الاعتماد على الذات

د. عبد الجليل البدوي

نوفمبر 2023

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

مشروع ميزانية 2024

واشكاليات الاعتماد على الذات

د. عبد الجليل البدوي

نوفمبر 2023

الفهرس:

مقدمة	**05**
أ. أي دروس يمكن استنتاجها من أهم أحداث وتحديات سنة 2023.	**08**
أ.1. الاعتماد على الذات خيار ضروري في ظل مرحلة انتقالية عالمية عسيرة ومتشعبة	08
أ.2. سنة 2023 أثبتت بأن الاعتماد على الذات ممكن ولو بصعوبة ومواصلة العمل بهذا التمشي يتطلب إجراءات جريئة واصلاحات هامة.	10
أ.3. في سنة 2023 عبء الاعتماد على الذات تحملته بالأساس الطبقات الفقيرة والمتوسطة.	28
أ.4. مجازر غزة وانحياز الغرب تسقط الأقنعة وتكشف عن منطق قانون الغاب الذي يحكم النظام الدولي والعولمة النيوليبرالية: أي عبرة لم يعتبر؟	32
ب. ميزانية 2024: دون ما يتطلبه مواصلة العمل بالاعتماد على الذات	**51**
ب1. أهم ما ورد في ميزانية 2024.	52
ب2. تسجيل تحسن في مجال الإجراءات الجبائية التي حاولت تحقيق أكبر استهداف للمداخيل العليا وأكثر وضوح للأولويات القطاعية	60
ج. في ضرورة مواصلة العمل بالاعتماد على الذات في ظل وجود هامش مناورة هام في مجالات عديدة	**63**
خاتمة:	**75**

مقدمة:

يتميز مشروع ميزانيه 2024 هذه السنة بعديد الاجراءات التي تجعله يختلف عن مشاريع الصادرة منذ 2011 في بعض الجوانب والصادرة كذلك منذ 25 جويلية 2021 في جوانب اخرى.

أولا: هذه الميزانية سيقع مناقشتها من طرف اول برلمان يقع انتخابه بعد 25 جويلية في إطار الدستور الجديد لسنة 2022 الذي اسس للانتقال الى نظام سياسي جديد من نوع النظام الرئاسي. وبالتالي هذا المشروع سيمثل امتحانا للمنظومة السياسية الجديدة وللعلاقات التي بين الوظائف (التي عوضت السلطة خاصة) التنفيذية والتشريعية بالخصوص وفي مجمل القضايا عموما وخاصه القضايا الاقتصادية والمالية المحددة للمسار التنموي ولآفاق الاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلاد.

كما ان الامتحان سيشمل بصفة دقيقة ومباشرة مجلس الشعب الجديد من حيث مدى وعيه بإشكاليات التنمية المعقدة وبالتحديات الكثيرة التي يواجهها الاقتصاد التونسي ومدى قدرته على خوض نقاشات بالعمق وبالمستوى المطلوب قصد المساهمة في حلحلة القضايا المطروحة والتقليص من الضبابية السائدة في المجال التنموي وبإرجاع الثقة في المؤسسات وفي المستقبل خاصة لدى الشباب.

ثانيا هذا المشروع وقع إصداره بعد سنة كانت مليئة بالأحداث والتحديات التي جعلت من سنة 2023 سنة اللجوء الى الاعتماد على الذات قصد مواجهه هيمنة المؤسسات المالية الدولية والحصار المالي الذي وقع فرضه على تونس من طرف المجموعة المتكونة من أكبر وأكثر مؤسسات مالية وعالمية وبلدان دائنة في العالم.[1] ومن خلال مشروع ميزانيه 2024 سنكتشف مدى حرص هذا المشروع على مواصلة العمل بالتمشي الارادي القائم على الاعتماد على الذات من خلال اقرار اجراءات جريئة في مستوى التحديات القائمة ومتطلبات التمشي الارادي.

[1] أنظر مزيد من المعلومات في هذا المجال تعرضنا بتحليلها في دراسته بعنوان: ميزانية 2023: نتائج تغول القوى الطفيلية..." وقع نشرها من طرف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا ولأول مرة منذ سنة 2013 لا ينص مشروع 2024 على فرضية اتفاق مع صندوق النقد الدولي. غياب هذه الفرضية يطرح تساؤلات عديدة من بينها معنى هذا الغياب: هل يمثل تكريسا لمسار الاعتماد على الذات وكيف سيقع ذلك على أرض الواقع ؟ أم هو تعبير على إبقاء الأبواب مفتوحة على كل الاحتمالات خاصة أن صندوق النقد سيؤدي زيارة عمل إلى تونس في أوائل شهر ديسمبر 2023. أم هو مجرد احتياط في ظل غياب التزامات واضحة من طرف الصندوق. وفي هذه الحالة هل وقع اعتماد سيناريوهات بديلة واجراءات مناسبة لكل سيناريو قصد توفير الموارد المالية الضرورية لإنجاز ميزانية 2024.

رابعا، لقد صدر مشروع ميزانية 2024 في ظروف تتسم بتفاقم الصراعات الدولية في ظل بوادر تهاوي العولمة النيوليبرالية خاصة على ضوء اكتشاف مخاطرها وسلبياتها العديدة اثناء فترة جائحة كورونا بالإضافة إلى تسارع المتغيرات المناخية واستمرار الجفاف منذ خمسة سنوات متتالية في البلاد التونسية مما ساهم في تعميق أزمة الماء والغذاء بجانب تنامي العجز الطاقي كما أدى إلى احتداد أزمة المالية العمومية.

وأخيرا وفي نفس الأسبوع الذي وقع فيه موافقة الحكومة على مشروع الميزانية واحالته على مجلس نواب الشعب استفاق العالم يوم 7 أكتوبر على وقع عمليّة اكتساح جريئة للكيان الصهيوني من طرف المقاومة الفلسطينية. هذه العمليّة سيكون لها تداعيات هامة ومتنوعة في كل المجالات وبالخصوص في المجالات الماليّة والاقتصادية والسياسية كما أنها ستؤدي إلى سقوط عديد الأقنعة وتكشف هشاشة عديد المفاهيم من بينها مفهوم الشراكة في المجال الاقتصادي بين البلدان الغربية الكبرى وبلدان الجنوب ومفهوم حقوق الانسان في المجال السياسي والتعامل بمكيالين من طرف القوى العالميّة المهيمنة إلخ... هذه الأحداث المتسارعة، من المفروض أن تؤدي إلى مزيد الاعتماد على الذات في المجال التنموي والتشبث باستقلال القرار الوطني ورفض الاملاءات والشروط والعمل على دعم التضامن والشراكة بين بلدان الجنوب.

من هذه المنطلقات سنحاول في هذه المساهمة معالجة ثلاثة جوانب أساسية من شأنها أن تلقي مزيدا من الأضواء على قراءة مشروع ميزانية 2024:

في الجانب الأول سنحاول استنتاج أهم الدروس الحاصلة من أحداث وتحديات سنة 2023 خاصة في ما يتعلق بقدرة الاقتصاد التونسي على رفض الاملاءات الخارجية وتكريس مبدأ الاعتماد على الذات على أرض الواقع.

في الجانب الثاني سنحاول من خلال قراءة نقدية لمشروع ميزانية 2024 التعرف على مدى تمكن المشروع من الأخذ بعين الاعتبار الدروس الحاصلة بين تجربة سنة 2023 ومدى حرصه على مواصلة الاعتماد على الذات. خاصة أن الأحداث التي ميزت سنة 2023 وبالخصوص التي تلت 7 أكتوبر من شأنها أن تؤكد أكثر من أي وقت على الاعتماد على الذات وإعطاء الأولوية المطلقة لإقامة علاقات تضامن وشراكة أفقية جنوب/جنوب وعدم الاقتصار على الاندماج الاقتصادي العمودي القائم على الاملاءات والشروط قصد تجذير علاقات الهيمنة والابتزاز وضرب كل تمشي ارادي تحرري في جميع المجالات الاقتصادية التنموية.

أما الجانب الثالث والأخير سنحاول انطلاقا مما سبق وخاصة من النواقص والثغرات والسلبيات التي ميّزت تجربة 2023 ومشروع 2024 اقتراح الإجراءات الكفيلة بتدعيم التمشي الارادي القائم على الاعتماد على الذات لأن هذا التمشي هو الوحيد الضامن لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. وكما يؤكده التاريخ الاقتصادي في المجال التنموي وفي كل التجارب الناجحة سوى كانت في بلدان الشمال أو الجنوب، في الشرق أو الغرب وكما تؤكده الأحداث الأخيرة التي اسقطت كل الأقنعة وكشفت عن همجيّة وعنصرية وعدوانية القوى المهيمنة وحرصها على معاداة ومقاومة كل نفس تحرري وبكل الوسائل المتاحة وبدون حدود لا أخلاقية ولاحقوقية ولا إنسانية. لذلك حان الوقت لاستخلاص العبر والتخلص من السذاجة في التعامل مع الآخر ومن الأوهام والمعتقدات ومن المفاهيم الدغمائية المعتمدة في تحديد اختياراتنا الاقتصادية والتنموية.

أ. أي دروس يمكن استنتاجها من أهم أحداث وتحديات سنة 2023.

أ.1. الاعتماد على الذات خيار ضروري في ظل مرحلة انتقالية عالمية عسيرة ومتشعبة

قد أكدنا سابقا أن العالم يعيش منذ سنوات فترة انتقال عسيرة تهدف إلى إعادة بناء العلاقات الدوليّة على ضوء موازين القوى الجديدة الناتجة عن بروز اقتصاديات صاعدة وتجمعات اقتصادية مؤثرة (البريكس) واحتداد أزمة العولمة النيوليبرالية التي ساهمت جائحة كورونا في الكشف عن عديد مظاهرها بالإضافة إلى تسارع المتغيرات المناخية وتنامي وتنوع انعكاساتها السلبية في عديد المجالات.

وككل فترة انتقالية تتعمق الخلافات وتتصاعد الصراعات التجارية والتكنولوجية والعسكرية خاصة بالوكالة (في أكرانيا في إطار الصراع الروسي الأطلسي، في افريقيا من خلال الانقلابات العسكرية، وفي الشرق الأوسط عبر استغلال الصراع العربي الصهيوني...) بين القوى القديمة المهيمنة والمتشبثة بمصالحها المكتسبة في ظل النظام العالمي القائم والقوى الصاعدة الهادفة إلى إعادة هيكلة العلاقات الدولية بما يتناسب مع التطورات الحاصلة ويدعم مصالحها.

في ظل هذه الفترة الانتقالية المرشحة أن تستمر لسنوات كسابقاتها تاريخيا ستعيش البلدان خاصة منها النامية على وقع تكرار الصدمات الخارجية وتنوعها واحتدادها على مستوى الحجم والنسق والتداعيات والمخلفات السلبية.

فبالإضافة إلى ارتفاع حدة ونسق الكوارث الطبيعية (ارتفاع درجات الحرارة وبأكثر حدة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، استمرار الجفاف لسنوات عديدة متتالية، وقوع فيضانات وحرائق وزلازل كارثية...) واستمرار الجوائح والأزمات الصحية منذ بروز الكورونا و" مشتقاتها" يعيش كذلك العالم على وقع انتشار الصراعات المسلحة وتنامي الضغوطات لدفع البلدان خاصة النامية إلى الاصطفاف وراء احدى الأطراف المتنازعة وقد تنامت هذه الظاهرة وبصفة

مفضوحة ولا أخلاقية أثناء الصراع الروسي الأطلسي بأكرانيا والصراع الأخير العربي الصهيوني في فلسطين المحتلة.

وفي هذا الجو المشحون والمناخ المتغير أصبح الاقتصاد التونسي عرضة باستمرار إلى الصدمات الخارجية في ظل اقتصاد متأزم ويعاني من هشاشة كبيرة منذ سنوات عديدة. وبالتحديد ومنذ 2020 يعاني الاقتصاد التونسي من التداعيات المالية (أزمة المالية العمومية) والاقتصادية (افلاس وصعوبات كبيرة لدى أغلب المؤسسات الصغرى والمتوسطة) والاجتماعية (بطالة مرتفعة وفقر متنامي..) والازمة الصحية الحادة نتيجة جائحة كورونا.

وقبل أن يتعافى الاقتصاد من هذه الأزمة ولو جزئيا شهد مطلع 2022 اندلاع الصراع الروسي الأطلسي بأكرانيا متسببا في تأجيج أسعار الطاقة والمواد الأساسية في الأسواق العالمية وارباك الامدادات من هذه المواد. كما أفرزت هذه الأزمة ضغوطات تضخميّة غير مسبوقة متسببة في بروز ركود تضخمي أدى إلى اعتماد سياسات نقديّة متشددة في كل بلدان العالم تقريبا نتج عنها ارتفاع أسعار الفائدة وتراجع نسق النمو وارتفاع تكاليف الموارد المالية الخارجيّة.

وأثناء 2023 عرف الاقتصاد التونسي صعوبات جمّة نتيجة بالأساس لجفاف مستمر منذ 5 سنوات متتالية وحصار مالي مجحف فرض عليها من طرف صندوق النقد الدولي المتزعم لمجموعة دوفيل دفعت إلى الاعتماد على الذات وتجاوز الصعوبات بفضل ارتفاع الموارد السياحية وتحويلات التونسيين بالخارج وتعبئة هامة للموارد المالية الداخليّة. فقبل انتهاء سنة 2023 أفاق العالم يوم 7 أكتوبر على وقع عملية بطولية انجزتها المقاومة الفلسطينية ردا على الحصار المفروض على غزة منذ قرابة 20 سنة وعلى استمرار الاستيطان الصهيوني والتجاوزات المتكررة التي تستهدف القدس الشريف. وكالعادة أصبحت منطقة الخليج منطقة توتر شديد نظرا لاستمرار العدوان الصهيوني مما أدى إلى ارتفاع هام لسعر النفط قبل أن تقع الموافقة على ميزانية 2024.

بجانب الصدمات الخارجية المتكررة والمؤثرة على مسارات التنمية خاصة في البلدان النامية شهدت سنة 2023 عديد الأحداث والمحطات التي كشفت عن الطبيعة العدوانية للأنظمة السياسية في البلدان الغربية الكبرى

وحرص هذه الأنظمة على التشبث بالواقع العالمي ومقاومة كل نفس تحرري ورافض للهيمنة الغربية. وقد برزت هذه المواقف العدوانية التي سنتعرض لها لاحقا في أوائل سنة 2023 أثناء المفاوضات حول تغير المناخ في قمة شرم الشيخ بمصر وأثناء المفاوضات التونسية الأوروبية في جوان 2023 حول الهجرة غير النظامية وأثناء الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في مراكش في نوفمبر 2023 حول أزمة المديونية العالمية وإعادة النظر في حوكمة المنظومة العالمية إلخ....

كما سنرى لاحقا أن كل هذه الأحداث والصراعات والمواقف الصادرة عن الأنظمة السياسية الغربية المتشبثة بهيمنتها العالمية تدفع البلدان النامية إلى توخي سياسات اراديّة في المجال التنموي قائمة على إعطاء الأولوية المطلقة إلى الاعتماد على الذات. وفي هذا المجال فإن التجربة التونسية في سنة 2023 مشجعة رغم الصعوبات والاختلالات التي ميزتها والتي تفترض معالجتها قصد تحقيق استمرار العمل بهذا التمشي مستقبلا.

أ.2. سنة 2023 أثبتت بأن الاعتماد على الذات ممكن ولو بصعوبة ومواصلة العمل بهذا التمشي يتطلب إجراءات جريئة واصلاحات هامة.

الاعتماد على الذات سنة 2023 جاء في فترة ملموسة ومؤثرة على الاقتصاد التونسي من خلال تراجع نسق النمو العالمي من 3.5٪ سنة 2022 إلى 3٪ مرتقبة سنة 2023 و2.9٪ متوقعة سنة 2024 وذلك حسب تقرير " أفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي من شأنه أن يؤثر على نسق الصادرات التونسية التي تعتبر احدى المحركات الهامة لنمو الناتج المحلي الخام التونسي. خاصة أن هذا التباطؤ يهم بالأساس أهم "شريك" للاقتصاد التونسي المتمثل في منطقة الأورو التي سجلت تراجع النمو من 3.3٪ سنة 2022 إلى 0.7٪ مرتقبة سنة 2023 و1.2٪ فقط متوقعة سنة 2024.

بجانب تراجع نسق النمو العالمي استمر التضخم العالمي في مستويات عالية رغم التراجع المسجل من 8.7٪ في 2022 إلى 6.9٪ مرتقبة سنة 2023 قبل اندلاع الصراع المسلح بين المقاومة الفلسطينية والكيان الصهيوني وما نتج عنه من ارتفاع لسعر النفط. واستمرار التضخم في مستويات عالية

وتواصل المخاطر التضخمية سيقود حتما إلى مواصلة اعتماد سياسات نقدية متشددة في إطار سياسات تقشفية لا تخدم الانتعاش الاقتصادي العالمي بالإضافة أنها تتسبب في قلة السيولة العالمية وارتفاع تكاليف التحصل عليها لمن يستطيع إليها سبيلا. ومع توتر الأوضاع في منطقة الخليج من المنتظر أن تستمر الضغوطات التضخميّة في ظل ارتفاع أسعار النفط وتكاليف النقل وانعكاساتها على كل المنتوجات. علما أن المنحى التصاعدي لأسعار النفط قد وقع تسجيله خلال النصف الثاني من سنة 2023 نتيجة الاتفاق الحاصل على تخفيض الإنتاج من جانب أوبيك+ حتى نهاية سنة 2023 من جهة وانخفاض مخزونات النفط العالميّة المرصودة التي بلغت أدنى مستوياتها خلال شهر أوت الماضي من جهة أخرى. علما أنه قبل اندلاع الحرب في فلسطين المحتلة تشير التوقعات إلى أن أسعار النفط خلال سنة 2024 ستتراوح بين 80 و87 دولارا للبرميل.

ومن المرجح أن تستمر الضغوطات التضخمية رغم التوقعات بتراجع معدل أسعار أغلب المنتوجات الغذائية العامة منها سعر القمح اللين من حوالي 343 دولارا للطن في سنة 2023 إلى 327 دولار للطن سنة 2024. إلا أن هذا التراجع سيكون مهددا باستمرار المخاطر المناخية والجيوسياسية وفي كل الحالات نسبة التراجع ستكون دون نسبة ارتفاع أسعار النفط والنقل.

بجانب تراجع نسبة النمو العالمي واستمرار مخاطر الركود التضخمي العالمي مع اعتماد سياسات تقشفية وسياسات نقدية متشددة، فقد عانى الاقتصاد التونسي من حصار خارجي جائر منعته من الحصول على موارد مالية خارجية في وقت مازال الاقتصاد يعاني من مخلفات كورونا ومن تداعيات الحرب في أكرانيا ومن استمرار الجفاف منذ خمسة سنوات متتالية

وقد أدت العوامل الخارجيّة والداخليّة إلى تأثيرات سلبيّة على كل المستويات من أهمها:

- تراجع نسبة النمو من 1.8٪ مقدرة بقانون المالية الأصلي إلى 0.9٪ متوقعة على كامل سنة 2023 بدون اعتبار تأثيرات الحرب في فلسطين. وقد حصل هذا التراجع بالأساس نتيجة استمرار الجفاف.

- بالتوازي مع تراجع نسق نمو الثروة وقع تسجيل ارتفاع نفقات الميزانية لكامل سنة 2023 بنسبة 10.8٪ مقابل 6.7٪ فقط مقدرة في الميزانية الأصلية كما وقعت زيادة في حجم الميزانية بنسبة 1.9٪ لتبلغ 71239 م د مقابل 69914 م د مبرمجة أوليا. وقد بلغت هذه الزيادة 17.4٪ مقارنة بنتائج 2022.
- في المقابل لم تتطور الموارد الذاتية للميزانية (موارد جبائية + موارد غير جبائية) لكامل سنة 2023 إلا بنسبة 10.7٪ مقابل 13.2٪ مبرمجة في قانون المالية الأصلي.
- وكنتيجة لهذه التطورات فقد ارتفع عجز الميزانية ليبلغ 12288 م د ويمثل بدون الهبات والمصادرة نسبة 7.7٪ - من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5.2٪- مبرمجة في قانون المالية الأصلي ومن المهم معرفة الوسائل التي وقع اعتمادها لتحقيق الاعتماد على الذات أثناء سنة 2023 بالإضافة إلى معرفة من تحمل عبء هذا التمشي الارادي.

وبالرجوع إلى المعطيات المتوفرة يتضح أن الاعتماد على الذات لم يتحقق بفضل تحسن الموارد الذاتية العمومية الجبائية وغير الجبائية بل بفضل تحسن الموارد السياحية وتحويلات التونسيين بالخارج من جهة واللجوء المفرط إلى موارد الاقتراض الداخلي من جهة أخرى. هذه الموارد رغم أهميتها تبقى متميزة بنوع من الهشاشة.

أ.1.2. بعض الملاحظات حول مبدأ الاعتماد على الذات

إن الاعتماد على الذات لا يمكن أن يعتبر حدث عرضي يقتصر على معالجة أزمة ظرفية. لأن أزمة المالية العمومية غير ظرفية بل تعكس بالأساس أزمة هيكلية تخص منوال التنمية الحالي الذي أصابه الفتور على ثلاثة مستويات: أولا ضعف قدرته على خلق مزيد من الثروة بنسق يتجاوز سقف معدل 5٪ على المدى الطويل وبقدرة تنافسية قائمة على تحسين مستويات انتاجيّة كل عناصر الإنتاج من جهة وعلى العمل على تنويع الأنشطة والمنتجات بجانب تنويع الأسواق الخارجية من جهة أخرى. ثانيا ضعف قدرته على مقاومة تهريب الأموال وهجرة الكفاءات والشباب بكل أصنافه واندثار كل الموارد المالية والبشرية والطبيعية وتحويلها لفائدة مصالح أجنبية.

ثالثا كنتيجة لما سبق أصبح المنوال الحالي ضعيف القدرة على استقطاب موارد خارجية وتحفيز الاستثمار المحلي وضعيف القدرة على استقطاب موارد خارجية وتجاوز سقف معدل نمو 5٪ الذي ميز المنوال التنموي الحالي طيلة المسار التنموي منذ الاستقلال.

بالإضافة إلى ذلك فإن الاعتماد على الذات لا يمكن أن يكون ظرفي في ظل مرحلة انتقالية طويلة تتسم بتكرار وتنامي الصدمات الخارجية كما اشرنا إلى ذلك سابقا.

بجانب ذلك يجب أن لا يقتصر الاعتماد على الذات على تحسين توازنات المالية العمومية بالخصوص والتوازنات المالية الكليّة عموما بل يجب أن يندرج في إطار تمشي ارادي يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

كما يجب التأكيد على أن الاعتماد على الذات القائم على تطبيق سياسات تقشفية من وحي املاءات الأطراف الغربية بزعامة صندوق النقد الدولي لا يمكن لها إلا أن تقود إلى تحمل تكلفة اجتماعية باهظة وإلى تراجع نسق النمو واخماد كل محركاته مع تنامي التداين العمومي والخارجي بالخصوص. وبالتالي الاعتماد على الذات حتى يكون في تناغم مع الطموحات المشروعة في بناء مستقبل أفضل يجب أن يقوم على إرساء سياسات انتعاش اقتصادي حازمة في إطار توجهات استراتيجية بديلة وعبر تمشي ارادي براغماتي ومبرمج.

بالإضافة إلى ذلك وفي إطار الميزانية العمومية يفترض الاعتماد على الموارد الذاتية العمومية بصفة مبرمجة وفي مستويات هامّة ومستمرة. كما يفترض لتحقيق ذلك الحرص على توزيع عادل للأعباء والتضحيات وللنتائج المرتقبة.

وبالرجوع إلى تجربة السنوات الأخيرة نلاحظ الضغط المستمر على الموارد الذاتية العمومية التي لم تفوق نسبتها من جملة موارد الميزانية 70٪ رغم أن النسبة التي تكرس الاعتماد على الذات يجب أن لا تقل على 85٪. علما أن النتائج المحينة لميزانية 2023 تفيد بأن نسبة الموارد الذاتية العمومية لم تتجاوز 66.4٪ في تراجع مع النسبة المسجلة سنة 2022 والتي بلغت 67.6٪. والفارق بين المطلوب والمسجل يبقى كبيرا ويتطلب إجراءات استثنائية جريئة للتقليص منه بأكثر سرعة ممكنة.

ولتحقيق ذلك يجب العمل الدؤوب على تعبئة الموارد العمومية بكل أصنافها جبائية وغير جبائية. علما أن رئيس الجمهورية في اجتماع مجلس الأمن القومي المنعقد يوم 25 سبتمبر 2023 قد طرح ملف تعبئة الموارد لميزانية الدولة ضمن جدول أعمال هذا الاجتماع. وطرح مثل هذه الإشكالية في أعلى مستوى هياكل الدولة يمثل سابقة هامة لأن الحفاظ على الأمن القومي يمر بالأساس عبر الحد من الهيمنة الخارجيّة والتبعية إلى الخارج في كل المجالات خاصة في المجال الطاقي والغذائي والمالي بالأساس. ولكي لا تتحول مقاومة الهيمنة والتبعية والتشبث بسيادة القرار الوطني إلى مجرد شعارات يجب توخي تمشي ارادي عقلاني وبراغماتي ومبرمج قائم بالأساس على الاعتماد على الذات وضبط الآليات والأهداف والمراحل لتحقيق ذلك.

والجدير بالإشارة هنا إلى وجود هوامش لا بأس بها للرفع من الموارد الذاتية العمومية ومن قدرات البلاد على تكريس مبدا الاعتماد على الذات على أرض الواقع سنتعرض إليها لاحقا:

أ2.2. الاعتماد على الذات تحقق سنة 2023 بفضل عوامل هشة لا تضمن ديمومة التمشي الارادي

رغم الصعوبات الكبيرة التي واجهها الاقتصاد التونسي من تراجع نسبة نمو الإنتاج إلى مستوى ضعيف جدا ومن حصار جائر من طرف صندوق النقد الدولي بالخصوص ومجموعة دوفيل عموما[2] ورغم تعدد الصدمات الخارجية في ظل مرحلة انتقالية تخص العلاقات الدولية والعولمة النيوليبرالية ورغم الضغوطات الداخليّة الدافعة للاستسلام إلى الاملاءات وشروط القوى الخارجيّة (صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي بالأساس) فقد تمكنت تونس من سداد 81٪ من اجمالي خدمة الدين الخارجي أي القروض التي حلت آجال سدادها إلى موفى أكتوبر 2023 رغم صعوبات الخروج إلى السوق المالية الدولية نظرا لعدم حصول الاتفاق مع الصندوق. كما تمكنت من الإيفاء بتعهداتها الداخلية (تسديد الأجور في آجالها ومنح التقاعد وتوفير كل المواد الأساسية رغم صعوبة تحقيق التزويد بانتظام وبدون انقطاعات ظرفيّة وتحقيق استمرار

[2] حول هذه المجموعة أنظر دراسة ميزانية 2023 من نشر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من الصفحة 10 إلى 15.

الخدمات الاجتماعية الأساسية (صحة، تعليم، نقل إلخ...) ولو وقع ذلك على حساب الجودة والمستوى المطلوب.

هذه الحصيلة ميزت سنة 2023 وتفيد بأن الاعتماد على الذات رغم الصعوبات الكبيرة يمثل تمشي قابل للتحقيق ويجب العمل به باستمرار قصد التحكم في مسارنا التنموي وتوجيهه طبق اختياراتنا وحاجياتنا وطموحاتنا وليس طبق املاءات وشروط الجهات الأجنبية الحريصة حصريا على خدمة مصالحها الآنية تحت غطاء الشراكة والتعاون وفي إطار اتفاقيات ومعاهدات مكرسة لعلاقات الهيمنة والابتزاز وباستعمال المديونية كوسيلة ضغط لتحقيق أهدافها. علما أن 75٪ من الديون الخارجية لتونس صادرة عن ما يسمى مجموعة السبع التي تلعب دورا هاما في حوكمة العولمة النيوليبرالية طبقا لما تقتضيه مصالحها. وهذه المجموعة تمثل ملتقى سياسي حكومي دولي يضم الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة البريطانية، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا واليابان. وهي كلها أطراف موجودة في مجموعة دوفيل. وتعتبر مجموعة السبع أكبر الاقتصاديات في العالم حيث تمثل قرابة 60٪ من الإنتاج العالمي الصافي. وبالطبع هذه النسبة الكبرى للإنتاج العالمي الموجود لدى مجموعة السبع هي بالأساس نتيجة تفوق وتطور قوى الإنتاج في هذه البلدان، لكن كذلك هي نتيجة ابتزاز وسطو على ثروات بلدان الجنوب منذ قرون وباستمرار إلى حد الآن وبدون حياء أو خجل. وأحسن دليل على ذلك يمكن تقديمه من خلال مثال مالي(Mali) البلد الذي يملك 120 منجما من الذهب بدون أن يملك غراما واحدا من الذهب في بنكه المركزي في حين أن فرنسا التي لا تملك أي منجم ذهب لها مخزون بنكي من أطنان الذهب الافريقي. نفس المثال في ما يخص النيجر الذي يملك ثروة كبرى من اليورانيوم المستغل من طرف الشركات الأجنبية خاصة منها الفرنسية وفي نفس الوقت يستورد الكهرباء من نيجيريا وغير قادر على استعمال اليورانيوم لإنتاج الكهرباء محليا والأمثلة في هذا المجال عديدة. ومثل هذه الأوضاع المخجلة تمثل السبب الرئيسي لتنامي هجرة الأفارقة الوافدين من بلدان ما وراء الصحراء والعابرين عبر بلدان شمال افريقيا بحثا عن ثرواتهم المسلوبة. كما تمثل السبب الرئيسي لتكرار الانقلابات العسكرية في هذه البلدان. والتخلص من الهيمنة والتبعية يمر بالضرورة عبر استرجاع السيادة الوطنية واستقلال القرار الوطني وإرساء تمشي ارادي في المجال التنموي قائم على الاعتماد على الذات.

أ.1.2.2. أهمية العناصر الخارجية في نجاح الاعتماد على الذات

بجانب النتائج المشجعة التي تحققت سنة 2023 يجب كذلك الإشارة إلى العناصر التي مكنت من تسجيلها ومدى قدرتها على تحقيق ديمومة الاعتماد على الذات. وبالرجوع إلى المعطيات المتوفرة والصادرة بالأساس عن وزارة المالية والتي تخص النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة بالإضافة إلى المعطيات الصادرة عن البنك المركزي يتضح أن النتائج المسجلة وقع تحقيقها بفضل ثلاثة مصادر أساسية متمثلة في تطوير مداخيل السياحة وتحويلات التونسيين بالخارج وتعبئة الموارد المالية الداخلية.

وفي هذا الإطار بلغت مداخيل السياحة في أواخر شهر أوت 2023 مستوى 5165.5 مليون دينار مقابل 3508 م د في نفس الفترة من سنة 2022. في حين ارتفعت تحويلات التونسيين بالخارج من 4871.2 م د نهاية أوت من سنة 2022 إلى 5121.1 م د موفى شهر أوت سنة 2023. وقد بلغت القيمة الاجمالية لإيرادات السياحة وتحويلات التونسيين بالخارج بتاريخ 31 أوت 10285 م د وهو ما مكن من تغطية خدمة الدين الخارجي المتراكمة والمقدرة بـ 6289.5 م د وذلك بنسبة 164٪ بالإضافة إلى تحسين مخزون الاحتياطي من العملة الصعبة وتمكين السلط التونسية من توريد الموارد الأساسية الغذائية والطاقية وبقية احتياجات الاقتصاد التونسي بأقل الصعوبات. رغم النفاذ المحدود نسبيا لموارد التمويل الخارجي التي تساهم في تعزيز رصيد الاحتياطي من العملة الصعبة فقد وقع تسجيل تحسن ملحوظ لهذا الاحتياطي الذي ارتفع من 22.9 مليار دينار في موفى سنة 2022 (أي ما يمثل 104 أيام توريد) إلى 26.6 مليار دينار يوم 5 سبتمبر (ما يعادل 117 يوم توريد) و26.765 م د يوم 27 أكتوبر (120 يوم توريد) وذلك بفضل ارتفاع الركائز الأساسية للقطاع الخارجي مثل:

- مداخيل السياحة وتحويلات التونسيين بالخارج التي بلغت مجمعة 12.3 مليار دينار يوم 20 أكتوبر 2023 مقابل 10.3 خلال نفس الفترة من سنة 2022.
- انخفاض العجز التجاري خلال التسعة الأشهر الأولى من العام الحالي مقارنة بنفس الفترة من عام 2022 بقيمة 5450.1 مليون دينار وبنسبة 28٪ ليستقر عند 13979.3 مليون دينار.

- انخفاض العجز الجاري الذي بلغ 3461 م د أو 2.2٪ من اجمالي الناتج المحلي في نهاية شهر سبتمبر 2023 مقابل عجز قدره 10387 م د أو 7.2٪ من اجمالي الناتج قبل سنة وذلك نتيجة تحسن مداخيل السياحة وتحويلات التونسيين بالخارج بالتوازي مع تراجع العجز التجاري.

ومن المفروض في ظل الحصار المالي على تونس أن تعمل السلط على المحافظة على استقرار الاحتياطي من العملة في مستويات عالية قصد الصمود أمام الضغوطات الخارجية المتنامية والمتأتية من مصادر مختلفة (صندوق النقد الدولي في المجال المالي، الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة، الولايات المتحدة في مجال التطبيع مع النظام الصهيوني إلخ...). خاصة أن قيمة السندات الدولية التي يحين أجل سدادها خلال سنة 2024 و2025 ستبلغ حوالي 12٪ سنويا من احتياطي العملة الأجنبية بالإضافة إلى أن حجم ديون تونس الخارجية الاجمالية يبلغ 136.3 مليار دينار تونسي (43.3 مليار دولار) منها 96.3 مليار دينار (30.7 مليار دولار) ديون طويلة الأجل و40.1 مليار دينار (12.7 مليار دولار) ديون قصيرة الأجل. والمعلوم أن قيمة الأقساط التي تم تسديدها من ديون تونس الخارجية حتى 20 سبتمبر 2023 قد بلغت حوالي 6.65 مليار دينار (2.1 مليار دولار) من أصل 8.94 مليار دينار مبرمجة في قانون المالية 2023. وحسب وكالة "فيتش" الأمريكية فإن ذروة استحقاقات الديون الخارجية لتونس ستكون عام 2024 بحوالي 2.6 مليار دولار أمريكي و850 مليون أورو سندات دولية. كما أن تونس إلى حدود 2030 مطالبة بسداد ديون في قيمة 11 مليار دولار بما يجعل البلاد ستواجه ضغوطا متزايدة من عام إلى آخر نتيجة الديون الخارجية التي تمثل الوسيلة الأساسية لاستمرار الهيمنة الخارجية. وفي هذا السياق لا مناص من الاعتماد على الذات إذا أردنا التصدي إلى هذه الهيمنة واسترجاع سيادة القرار الوطني وإمكانية التحكم ولو نسبيا وبالتدرج في مسارنا التنموي وفي مستقبل أجيالنا.

وفي هذا المجال يجب الإشارة إلى أن الوسائل التي ساهمت في تحقيق الاعتماد على الذات سنة 2023 رغم أهميتها وضرورة مواصلة تنميتها إلا أنها تبقى هشة وتتطلب تعدد وتنوع المصادر التي تمكن من تدعيم مسار الاعتماد على الذات وضمان ديمومته.

ذلك أن عائدات السياحة تتميز دائما بهشاشة مرتفعة نظرا إلى انها مرتبطة بعناصر كثيرة خارجية وطبيعية لا يمكن التحكم فيها. فهي مرتبطة بالنمو العالمي وبالمقدرة الشرائية في أهم البلدان الأجنبية التي تمثل مصدر السياح القادمين إلى تونس. كما أن تونس تبقى تحت هيمنة وضغط وكالات الأسفار الأجنبية الكبرى التي تتحكم في السوق العالميّة السياحية وفي توجيه نسبة كبيرة من السواح نحو الوجهات التي تخضع أكثر من غيرها لشروطها ولمصالحها. كما أن السوق السياحية العالمية توسعت وكثر فيها التنافس بين البلدان المتجاورة والبلدان البعيدة في ظل تكاثر البلدان التي تعتمد على تطوير القطاع السياحي وتنوع المنتوج السياحي وسهولة وتعدد وسائل نقل السواح ووسائل الاتصال العالمي.

كما أن القطاع السياحي عرضة إلى تعدد وتنوع الكوارث الطبيعية (الجوائح والأوبئة والزلازل والفيضانات...) وغير الطبيعية (العمليات الإرهابية، الحروب والانتفاضات الاجتماعية) وقد عرفت البلاد التونسية منذ 2011 العديد من هذه العناصر الطبيعية وغير الطبيعية التي أثرت بصفة كبيرة على مدى سنوات عديدة على مردود القطاع السياحي التونسي (الانتفاضات الشعبية في آخر سنة 2010 وأوائل 2011، العمليات الإرهابية المتكررة واستمرار انتصاب الإرهاب في عديد الجبال التونسية ومخاطره على الحدود الليبية، جائحة كورونا سنة 2020 إلخ...). وأخيرا منذ اندلاع الحرب في فلسطين سجل الاقتصاد التونسي عديد الانعكاسات السلبية منها:

- تراجع الحجوزات السياحية الصادرة عن البلدان الأوروبية وبلغ هذا التراجع في الوقت الحاضر 2٪ من حجوزات السوق الفرنسية في شهر أكتوبر الحالي مقارنة بالفترة نفسها في العام الفارط وقد بلغ هذا التراجع في مصر نحو 5٪ عن العدد المستهدف خلال شهر أكتوبر حسب تصريح لرئيس الجامعة التونسية لوكالات الأسفار الذي أكد أنه تم الغاء حجوزات من جميع الأسواق باستثناء السوق الجزائرية.
- تواصل ارتفاع أسعار النفط على إثر حرب 7 أكتوبر بعد أن سجل هذا الارتفاع بدايته في أوائل شهر أفريل 2023 على إثر انخفاض الشحنات النفطية الروسية وانخفاض الإنتاج من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وكذلك انخفاض المخزون الأمريكي وأخيرا اندلاع الحرب

في الشرق الأوسط. وقد أدت هذه الأحداث مع توقع استمرار الصراع الدموي في فلسطين المحتلة إلى توجيه السلط التونسية نحو 1.3 مليار د إضافية لدعم الاحتياجات التونسية من المحروقات.

- بروز مخاوف من مزيد انعدام الأمن الغذائي حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التي أكدت في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر الحالي أن مؤشر الأسعار العالمية للسلع الغذائية قد سجل تراجعا في أكتوبر بنسبة 0.5٪ مقارنة بشهر سبتمبر سنة 2023 وبنحو 11٪ بحساب الانزلاق السنوي. إلا أن رئيس الخبراء الاقتصاديين ومدير مجموعة آفاق التنمية في البنك الدولي يؤكد أن "استمرار الارتفاع في أسعار النفط يعني حتما ارتفاع أسعار الغذاء. وإذا حدثت صدمة شديدة في أسعار النفط يعني حتما ارتفاع معدلات التضخم في أسعار المواد الغذائية وهي بالفعل مرتفعة في العديد من البلدان النامية. وفي نهاية عام 2022 كان أكثر من 700 مليون شخص أي ما يقارب من 10٪ من سكان العالم يعانون من نقص التغذية. وتصعيد الصراع في منطقة الشرق الأوسط سيزيد انعدام الأمن الغذائي ليس في المنطقة فحسب ولكن أيضا في جميع أنحاء العالم".
- استمرار العوامل التضخمية يزيد من مخاوف استمرار الركود التضخمي وما يعنيه من استمرار السياسات العمومية التقشفية والسياسات النقدية المتشددة قصد مقاومة التضخم وانعكاساته السلبية على الأوضاع المالية والنقدية خاصة في البلدان النامية.

بجانب هشاشة القطاع السياحي يجب كذلك إضافة هشاشة تحويلات التونسيين بالخارج رغم ما تشهده هيكلة المهاجرين التونسيين من نقلة نوعية من شأنها أن تضمن حدا أدنى من استقرار هذه التحويلات. ذلك أن هذه الهيكلة عرفت منذ سنوات وبصفة تدريجية تراجعا لنسبة المهاجرين ذوي المستوى التعليمي الضعيف والكفاءات المهنية المحدودة والدخل المتدني مقابل ارتفاع لنسبة الإطارات في ميادين عديدة (الأطباء، المهندسين، رجال التعليم، الخبراء في عديد المهن والباحثين...) بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المتعاطين لمهن حرّة مختلفة (شركات صيانة، نزل، مقاهي، مطاعم، خبراء في مجال المحاسبة، حرفيين في عديد الميادين إلخ...). هذه النقلة النوعية في الهيكلة المهنية والاجتماعية للمهاجرين واكبها ارتفاع لمصادر المداخيل

ولحجمها مع استقرار أكثر للأنشطة المهنية. إلا أن هناك كذلك عوامل أخرى تحد من نسق تحويلات المهاجرين منها تنامي التجمعات العائلية في بلدان الإقامة ارتفاع عدد المتحصلين على جنسية بلد الإقامة، الأجيال الجديدة من الشبان الحاملين منذ الولادة للجنسية الأجنبية والمتكونين في المؤسسات التربوية الأجنبية والمتحصلين على شهائد مهنية وعليا بجانب الوفايات الحاصلة بين أهالي المهاجرين الباقين في البلدان المصدرة للهجرة التي من شأنها كعناصر متجمعة أن تقلص من قوة وعمق الروابط بين المهاجرين وبلدان المنشأ.

لذلك لتثبيت الاعتمادات على الذات وضمان ديمومته يجب أن لا يقع الاقتصار على عدد قليل من العناصر المساهمة في تحقيقه خاصة عندما تكون هذه العناصر مرتبطة بمتغيرات خارجية عديدة ومختلفة.

أما العنصر الثالث الذي مكن من اجتياز سنة 2023 بسلام رغم الصعوبات المتنوعة التي تعرض إليها الاقتصاد التونسي فهو يتمثل في اللجوء إلى التداين العمومي الداخلي لتجاوز الحصار المالي الخارجي النسبي. في ما يخص كذلك هذا العنصر هناك عديد المخاطر التي يجب الاحتياط منها بكل جديّة.

أ.2.2.2. اللجوء المتصاعد للتداين العمومي الداخلي وتأثيره على الدورة الاقتصادية

- الجدل النظري حول تنامي الدين العمومي ومخاطر حالة الاقصاء (effet d'eviction)

عندما يتنامى اقتراض الدولة من المصادر الداخلية وخاصة من القطاع البنكي يمكن أن يحدث ما يسمى بحالة اقصاء (effet d'eviction) لبقية الأطراف الاقتصادية (مستثمرين ومستهلكين) الذين سيواجهون ارتفاعا في نسبة الفائدة وطلب أكثر ضمانات من طرف المقرضين إلخ... وهذه الوضعية من شأنها أن تقود إلى تراجع الاستثمار والاستهلاك الخاص وبالتالي تراجع نسق النمو في الاقتصاد. وغالبا ما ينسب الليبراليون هذه الوضعية ونتائجها السلبية إلى توسع أنشطة القطاع العام على حساب القطاع الخاص. علما أن هذه الوضعية الاقتصادية تمثل إشكالية مالية كانت دائما محل جدل فكري بين المدرسة الليبرالية والمدرسة الكينيزية وانطلق هذا الجدل من اعتبار دافيد

ريكاردو (David Ricardo) احد أهم الاقتصاديين الكلاسيكيين أن التقليص من الضرائب بجانب ارتفاع المديونية العمومية يمثل سياسة اقتصادية منعدمة الجدوى. والسبب في ذلك وجود ما يسمى بمفهوم التنظير الريكاردي (l'équivalence Ricardienne) الذي يعتبر أن ارتفاع الدين العمومي اليوم سيؤدي إلى ارتفاع الضرائب غدا قصد تسديد خدمة الدين (الأصل والفوائد). وبما أن الأطراف الاقتصاديون المعتبرون ضمنيا عقلانيين (rationnels) فسيتوقعون الزيادة في الضرائب وعوض أن يرفعوا من استهلاكهم كما هو مؤمل من طرف الدولة فسيلجؤون إلى الرفع من ادخارهم لمواجهة الارتفاع المرتقب للضرائب. وبالتالي تصبح هذه السياسة الاقتصادية منعدمة الجدوى. ومن هذا المفهوم الريكاردي قام احد الكلاسيكيين الجدد (Neo classique) روبار بارو (Robert Barro) بإدماج فكرة تعويض الادخار العمومي بالادخار الخاص والحفاظ على نفس الاستنتاج الذي توصل إليه ريكاردو الذي يؤكد على عدم جدوى السياسات القائمة على ارتفاع التداين العمومي. والجدير بالملاحظة أنه خلافا للكلاسيكيين والكلاسيكيين الجدد يعتبر الفكر الكينزي أن الدين العمومي يمثل وسيلة للرفع من الثروة الصافية لكل الأطراف الاقتصادية من خلال تنشيط الدورة الاقتصادية بفضل تحفيز الاستثمار (نتيجة تقليص الضرائب) وزيادة الاستهلاك المؤديان إلى دعم الطلب الداخلي والرفع من نسق نمو الثروة.

وبالنسبة للوضع التونسي نلاحظ تنامي هذا الجدل على إثر تنامي لجوء السلط التونسية إلى تعبئة الموارد المالية الداخلية في ظل الحصار المضروب من طرف القوى المهيمنة الخارجية وفي إطار ما يسمى باستقلالية البنك المركزي والذي وقع اعتماده سنة 2016 نتيجة الشروط المملاة في الاتفاق المبرم في نفس السنة مع صندوق النقد الدولي. مما يعني أن إشكاليات التداين العمومي الداخلي والخارجي على السواء تحيلنا على نفس المصدر الذي يقف وراءها والمتسبب فيها بتواطؤ بالطبع مع القوى الداخلية المرتبطة مصالحها ارتباطا وثيقا مع القوى الخارجية.

- أي أسباب وأي مخاطر لتنامي الدين العمومي الداخلي في السنوات الأخيرة؟

بجانب الاقتراض الخارجي ولتغطية عجز الميزانية يتم كذلك اللجوء إلى الاقتراض الداخلي عبر آليات ثلاثة: سندات الخزينة والقرض الرقاعي الوطني واتفاقية التمويل التي توفر موارد مالية بالعملة من البنوك المحلية

بالرجوع إلى جدول 1 يتضح أن اللجوء إلى التداين العمومي الداخلي قد عرف تطورات مرتبطة بالأساس بتطور العلاقات بين تونس وصندوق النقد الدولي. ففي مرحلة أولى وبعد أن فرض صندوق النقد الدولي قانون استقلالية البنك المركزي سنة 2016 نلاحظ تراجع نسبة الدين العمومي الداخلي من الحجم الجملي للدين العمومي من 36.8% سنة 2015 إلى 27.3% سنة 2018 و29.6% سنة 2019. وهذا التراجع كان نتيجة ارتفاع تكاليف التداين الداخلي مقارنة بتكاليف التداين الخارجي. ذلك أنه في إطار استقلالية البنك المركزي أصبح التداين العمومي لا يقع مباشرة من طرف البنك المركزي بل يمر عبر البنوك التجارية وبتكاليف مرتفعة خاصة بعد أن وقع الرفع من نسبة الفائدة المديرية التي بلغت 8% في إطار مقاومة التضخم المالي. وفي مرحلة ثانية وبعد أن أنهى الصندوق سنة 2020 (في أوج وذروة جائحة كورونا) اتفاق 2016 وأوقفه في منتصف المدة بدعوى عدم انجاز الإصلاحات المتفق عليها في الاتفاق المذكور وذلك بدون اعتبار الوضع الصحي الكارثي الذي تعيشه البلاد نتيجة جائحة كوفيد والذي أدى بالسلطة إلى العجز حتى عن اقتناء التلاقيح اللازمة لمواجهة الفيروس والحد من انتشاره نظرا لهشاشة المنظومة الصحية وعدم قدرتها على التعامل مع انتشاره. وكانت هذه الجائحة مناسبة أخرى كشفت طبيعة هذه المؤسسات المالية العالمية وحرصها المطلق على الدفاع عن مصالح الدائنين وضمان تسديد الديون الخارجية بكل الطرق ومهما كانت الأوضاع وعواقبها على الحياة البشرية. ولم تتحصل تونس على دعم من الصندوق لمواجهة جائحة كورونا إلا في إطار برنامج عالمي أقرته المجموعة الدولية لأنها تيقنت أن مكافحة كوفيد 19 لا يمكن أن يقتصر على البلدان الغنية بل يجب أن يشمل العالم كله في ظل العولمة النيوليبرالية القائمة. وأمام هذه السلوكيات اللاانسانية التجأت السلط إلى تعبئة الموارد الداخلية التي بلغت نسبتها من اجمالي الدين العمومي 34.1% سنة 2020 و39.5% سنة 2021. وفي ظل الحصار المالي الحالي التي فرضه الصندوق على تونس نتيجة امتناعها عن قبول الشروط والاملاءات للتحصل على قرض

جديد البالغ قيمته 1.9 مليار دولار على فترة أربعة سنوات وخلال ثمانية أقساط استمرت النسبة في الارتفاع لتبلغ 43.3% سنة 2023.

جدول **1**: هيكلة حجم الدين العمومي ونسبة من الناتج المحلي أثناء الفترة **2015-2023**.

السنة	الحجم جملي لدين العمومي (م د)	حجم الدين الداخلي		حجم الدين الخارجي	النسبة من الناتج المحلي
		الحجم	النسبة	الحجم	
2015	47292	17401	36.8	29891	%52.7
2016	56312	19899	35.3	36413	%59.1
2017	68287	21454	31.4	46833	%66.9
2018	82972	22704	27.3	62268	%73.4
2019	83333	24727	29.6	58606	%67.8
2020	93041	31754	34.1	61287	%77.8
2021	104192	41235	39.5	62957	%79.9
2022	114865	48220	42	66645	%79.9
2023 محين	127164	55021	43.3	72143	%80.2
2024 متوقعة	139900	59000	42.2	80900	%79.8

المصدر: مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023.

وقصد تعبئة موارد مالية لتمويل الميزانية أصدرت تونس للعام الثالث على التوالي قروضا رقاعية وطنية ستبلغ سنة 2023 قيمتها 2800 مليون د مقابل حوالي 2994 م د سنة 2022 و1806 م د سنة 2021. وفي كل مرة تشهد تعبئة هذا الصنف من الموارد المالية العمومية نجاحا ملحوظا خاصة أن نسبة الفائدة من القسط الثاني من القرض الرقاعي الوطني لسنة 2023 على سبيل المثال قد تراوحت حسب الأصناف (صنف "أ" بقيمة اسمية لكل سند بـ 10 دينار، والصنف "ب" بقيمة اسمية لكل سند بـ 100 دينار مع مدة سداد بسبع سنوات وصنف "ج" بقيمة اسمية لكل سند بـ 100 دينار ومدة سداد بعشر سنوات) تباعا من 9.75٪ و9.8٪ إلى 9.95٪ سنويا. ونلاحظ أن هذه النسبة قريبة جدا من نسب التضخم المسجلة سنة 2023.

كما أنه لتعبئة الموارد المالية العمومية تلجأ الدولة بصفة متنامية إلى القطاع البنكي لتمويل الميزانية. وقد تضاعفت ديون الدولة والمؤسسات العمومية لدى البنوك ثلاث مرات منذ 2015 لتبلغ 33.4 مليار دينار في نهاية

سبتمبر 2023. ويمثل هذا المبلغ حوالي 21٪ من أصول القطاع البنكي بحسب بيانات البنك المركزي التونسي.

وتعتبر نسبة اقراض الدولة من طرف البنوك والجهاز المالي في تونس عالية للغاية إذ تتجاوز النسبة المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال بحوالي الضعف.

كما أن نسبة الفائدة المعمول بها تعتبر مرتفعة جدا مقارنة بالبلدان الصاعدة والمجاورة على حد السواء، ذلك أن البنوك وإلى جانبها بعض المؤسسات المالية مثل شركات التأمين وما شابهها تقرض الدولة بنسبة فائدة تلامس 10٪. وتشير المعطيات المتوفرة[3] ان القروض في صيغة سندات خزينة والتي تحل أجال استحقاقها بعد سنة تصل نسبة الفائدة الموظفة عليها بين 9.2٪ و9.21٪. وفي خصوص السندات المستحقة على خمسة سنوات فإن نسبة الفائدة الموظفة عليها تتراوح بين 9.84٪ و9.86٪ في حين ترتفع نسبة الفائدة إلى أقصاها عند 9.9٪ عندما يتعلق الأمر باقتراض الدولة لأموال في شكل سندات خزينة طويلة الأمد على عشرات سنوات.

وبجانب الحجم المرتفع لديون الدولة لدى البنوك ونسب الفائدة العالية يجدر الإشارة إلى تنامي القروض قصيرة المدى عبر رقاع الخزينة قصيرة المدى خاصة أنه في الفترة ما بين شهري ماي وأكتوبر 2023 وقعّت ثلاثة اتفاقيات قروض بنسب فائدة متغيرة (convention de prêts souverains indexées à taux variables).

وفي شهر جويلية فتحت السلط المالية باب الاكتتاب في رقاع خزينة قصيرة المدى (52 أسبوعا) بقيمة 1 مليار دينار وبنسبة فائدة تبلغ 8.99٪. علما أن قيمة الديون العمومية في شكل رقاع خزينة قد ناهزت 24 مليار د يوم 12 جويلية 2023 مقابل 19.8 مليار د سنة 2022. وتتركز القروض بصفة خاصة في شكل رقاع خزينة قصيرة المدى باعتبار ما تدره من أرباح عالية من جهة وبالنظر لسرعة استخلاصها من جهة أخرى بالإضافة إلى أنها مضمونة من طرف الدولة التي لا يمكن لها أن تتعرض إلى نفس مخاطر الإفلاس والعجز عن السداد الذي يتهدد الشركات والافراد في فترات الأزمات الاقتصادية

[3] أنظر بيانات التونسية للمقاصة والبنك المركزي ووزارة المالية

والمالية الحادة. وتشير المعطيات أن قائم رقاع الخزينة قصيرة المدى قد بلغ 8.5 مليار د في حين تبلغ رقاع الخزينة طويلة المدى (القابلة للتنظير) حوالي 16 مليار د.

بالإضافة إلى ما سبق تجدر الإشارة بأن البنوك لا تكتفي بإقراض الدولة بالدينار التونسي بل كذلك بالعملة الأجنبية. وآخر صفقة تم اتمامها يوم 10 أكتوبر حيث وقعت اتفاقية تمويل بين السلط التونسية و18 بنك محلي بمبلغ 213 مليون أورو و13 مليون دولار أمريكي لتمويل ميزانية الدولة. كل هذه التطورات أدت إلى تغول القطاع البنكي في ظل ما يسمى باستقلالية البنك المركزي وتنامي نفوذ اللوبيات المالية وتباعد متصاعد بين المصالح البنكية والحاجيات الإنتاجية للاقتصاد التونسي. ذلك على سبيل المثال أن اجمالي رقاع الخزينة القابلة للتنظير التي تمت تعبئتها كأداة تستخدمها البنوك لإقراض الدولة على المدى الطويل قد بلغ 23908.85 مليون د خلال الفترة 2011-2022 وحقق مردود مالي بقيمة 13894.93 م د. هذه النتائج فاقت النتائج المحققة في نفس الميدان في فرنسا والمغرب خلال ذات الفترة والتي زادت على التوالي بنسبتي 10.23٪ و23.60٪ فقط مقارنة بـ 58.12٪ وقع تسجيلها بتونس. وتعكس هذه المعطيات المستوى العالي للغاية للأرباح التي تتحصل عليها البنوك التونسية عن طريق الاكتتاب في رقاع الخزينة مستفيدة من ارتفاع عجز الميزانية (انظر جدول 2) الذي بقي باستمرار في مستويات مرتفعة منذ 2020.

جدول **2**: تطور نسبة عجز ميزانية الدولة من الناتج المحلي الخام(**1**)

2011	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023** محين	**2024** متوقع
-٪3.1	-٪5.9	-٪4.5	-٪3.4	-٪9.4	-٪7.7	-٪7.6	-٪7.7	-٪5.2

المصدر: مشروع قانوني المالية التعديلي لسنة 2023

(1) العجز بدون اعتبار الهبات والمصادر

كما تفيد نسبة التضخم السنوي عند الاستهلاك في شهر أوت أن هذه النسبة بلغت في المعدل 9.3٪ مقارنة بارتفاع بلغ 15.3٪ بالنسبة لأسعار المواد الغذائية و6.7٪ لأسعار المواد المصنعة و6.4٪ ارتفاع أسعار الخدمات خاصة أسعار الخدمات المالية (أساسا أسعار خدمات البنوك) بنسبة 20.7٪

مما أدى الى تنامي استياء واحتجاجات منظمات الدفاع عن المستهلك. كما وقع أثناء 9 أشهر الأولى من سنة 2023 تسجيل ارتفاع الناتج البنكي الصافي للبنوك المدرجة بالبورصة الذي بلغ 3901 م د مقابل 3619 م د خلال نفس الفترة من عام 2022 أي بزيادة 7.8٪ وذلك بالتوازي مع تراجع نسق نمو الناتج المحلي الخام

لكن تغول الرأسمال البنكي أدى إلى مزيد هشاشة المنظومة البنكية والميزانية العمومية والاقتصاد التونسي عموما وذلك للأسباب التالية:

أولا كل التطورات التي تعرضنا إليها سابقا أدت إلى تنامي الضغوطات على المالية العمومية نتيجة ارتفاع نفقات خدمة الدين العمومي الداخلي وخاصة ارتفاع نفقات فائدة الدين الداخلي كما يشير إلى ذلك (الجدول 3).

جدول3: تطور خدمة الدين حسب المصدر

(م د)	نتائج 2022	أوت 2023	ق م 2023	تحيين 2023	الفارق
الفائدة	**4663.4**	**3583.4**	**5307**	**5842**	**535**
٪اجمالي الناتج المحلي	٪3.24	٪2.33	٪3.27	٪3.68	
الدين الداخلي	2919.1	2096.3	3034	3636	602
الدين الخارجي	1744.3	1487.1	2273	2206	-67
الأصل	**9778.1**	**8379.8**	**15793**	**14968**	**-825**
٪اجمالي الناتج المحلي	٪6.80	٪5.46	٪9.73	٪9.44	
الدين الداخلي	5530.3	5133.1	9121	8415	-706
الدين الخارجي	4247.8	3246.7	6672	6553	-119
خدمة الدين	**14441.5**	**11963.2**	**21100**	**20810**	**-290**
٪اجمالي الناتج المحلي	٪10.04	٪7.79	٪12.99	٪13.12	
الدين الداخلي	8449.4	7229.4	12155	12051	-104
الدين الخارجي	5992.1	4733.8	8945	8759	-186

المصدر: مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023.

ثانيا محفظة قروض البنوك التونسية أصبحت مختلة بشكل يهدد التوازنات الكبرى للمنظومة البنكية. ذلك أن القروض المباشرة الموجهة للدولة أصبحت تفوق 20٪ من مجمل القروض البنكية كما تمثل كذلك القروض البنكية للمؤسسات العمومية أكثر من 20٪ من محفظتها. وبالتالي أصبحت أكثر من 40٪ من محفظة القروض البنكية موجهة إلى الدولة مباشرة وبصفة غير مباشرة إلى المؤسسات العمومية. وهذا الوضع من شأنه أن يرفع من درجة المخاطرة وأن يخلق هشاشة هامة خاصة أن ديون الدولة لدى البنوك تمثل 80٪ من مجموع أموالها الذاتية وهو ما يجعلها عرضة لمخاطر كبيرة في حالة التعثر عن سداد هذه الديون خاصة في ظروف تواتر عمليات تبادل رقاع الخزينة القابلة للتنظير والفشل في تعبئة المزيد منها وارتفاع حجم رقاع الخزينة قصيرة المدى.

في حالة تراجع قدرة المنظومة البنكية على التمويل بجانب صعوبة التمويل الخارجي فإن الاقتصاد التونسي سيصبح في وضع خطير جدا ومهدد بالانهيار. علما أن المؤسسات العالمية للترقيم السيادي تؤكد أن المنظومة البنكية أصبحت في وضع هش جدا إزاء التقلبات الظرفية والصدمات الخارجية التي أدت إلى ارتفاع نسبة الديون المتعثرة والى زيادة الاعتمادات المصنفة في جوان 2023 لتبلغ 18.2٪ للمهنيين في القطاع الخاص و7.8٪ للأفراد كما بلغت زيادة هذه الاعتمادات مقارنة بإجمالي التعهدات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة 26.2٪ حسب البنك المركزي التونسي.

وقد أدى تنامي الهشاشة البنكية إلى تراجع التصنيف الائتماني للبنك المركزي ومعه مجموعة من البنوك المحلية، أربعة منها تمثل البنوك الأكثر اقراضا للحكومة.

ثالثا: ان اللجوء المتزايد للتداين من السوق الداخلية في ظل تنامي هشاشة المنظومة البنكية قد يزيد الوضع الاقتصادي تعقيدا ويجعله يواجه خطرا مزدوجا يتمثل في صعوبة تعبئة موارد مالية من السوق الخارجية والسوق الداخلية في نفس الوقت. ولتفادي مثل هذه الوضعيات الكارثية من الضروري التعجيل بالقيام بإصلاح المنظومة البنكية قصد الرفع من أدائها في اطار بديل تنموي يرفع من قدرة البلاد على خلق الثروة والادخار الوطني والاستثمار خاصة أن المنظومة البنكية في وضعها الحالي كما سنرى ذلك لاحقا تتميز بالبحث عن

الربح العاجل على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات المنتجة للثروة المادية والاستثمار في المشاريع الكبرى الاستراتيجية المهيكلة للنسيج الاقتصادي والرافعة من نسق النمو.

أ.3. في سنة 2023 عبء الاعتماد على الذات تحملته بالأساس الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

بجانب هشاشة مصادر الاعتماد على الذات سنتعرض في مايلي إلى التوزيع غير العادل للأعباء التي نتجت عن هذا التمشي الارادي سنة 2023. حيث أنه نسبة كبيرة من هذا العبء تحملته الشرائح الاجتماعية ذات الدخل الضعيف والمتوسط تتصدرها فئات العاطلين عن العمل والمباشرين لأشغال هشة خاصة في القطاع الموازي والمتحصلين على أجور قارة لم يقع تعديلها لمواكبة ارتفاع غير مسبوق للأسعار وأخيرا الحرفيين الصغار والمؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا (Micro entreprise) التي كانت ضحية صدمات خارجية متتالية بدون دعم كافي من طرف السلط وبالطبع صغار الفلاحين الذين يعانون منذ سنوات من ارتفاع مستمر لأسعار كل عناصر الإنتاج الفلاحي بالإضافة إلى استمرار الجفاف منذ خمسة سنوات متتالية.

كل هذه الفئات تتميز إما بغياب الدخل بسبب البطالة أو بضعف الدخل بسبب هشاشة العمل أو بدخل قار بسبب غياب القدرة أو الارادة على تعديله أو بدخل غير قار لكن متواضع ولم يتمكن أصحابه بتغييره قصد مواكبة متغيرات ظروف السوق ومواجهة الصدمات المتكررة نظرا لصغر حجم مشاريعهم وقلة مواردهم ولخضوعهم لأطراف مهيمنة ومحتكرة لأنشطتهم خاصة بالنسبة للفلاحين وللذين يتعاطون أنشطة في إطار المناولة.

ورغم اختلاف أوضاعهم المهنية والاجتماعية كل هذه الفئات تمثل ضحايا للسياسات التقشفية التي وقع مواصلة العمل بها سنة 2023 ولو بنسق بطيء لا يستجيب لإملاءات وشروط صندوق النقد الدولي. مما يجعل أن الخلاف بين الأطراف كان بالأساس حول جدولة ونسق الإصلاحات وليس حول مضمون السياسات مما يمثل نقطة ضعف هامة في مسار الاعتماد على الذات.

هذه السياسات التقشفية التي قامت على:

- الحد من خلق مواطن شغل خاصة في القطاع العمومي طبق لاملاءات الصندوق مما تسبب في استقرار البطالة في مستويات عالية وفي تنامي العمل الهش في القطاع الموازي وحسب وزارة المالية قد تراجع عدد الموظفين إلى 655 ألف سنة 2022 مقابل 660 ألف سنة 2021 ووصل هذا العدد إلى 659961 سنة 2023. كما واصلت نسبة البطالة استقرارها في مستويات تفوق 15٪.
- البحث عن التقليص من نسبة الأجور في القطاع العمومي وبالخصوص في الوظيفة العمومية من الناتج الداخلي الخام طبقا كذلك لإملاءات الصندوق علما أن هذه النسبة قد تراجعت من 14.7٪ سنة 2022 إلى 14.4٪ محينة سنة 2023 وستبلغ 13.5٪ مبرمجة لسنة 2024 حسب مشروع ميزانية 2024.
- العمل على تقليص النفقات العمومية ذات الإنتاجية المؤجلة (productivité différée) المتسببة في تراجع أهم الخدمات الاجتماعية وفي تدهور جودتها (صحة، تعليم، نقل، ضمان بيئة سليمة...). علما أن الفئات المذكورة سابقا تمثل أهم الفئات التي هي في حاجة أكيدة لمثل هذه الخدمات الاجتماعية نظرا لضعف مداخيلها وعدم قدرتها على مواجهة انتشار المنطق السلعي واللجوء عند الحاجة إلى القطاع الخاص لمواجهة الانهيار الكمي والنوعي للخدمات الاجتماعية العمومية. وفي هذا المجال نسجل تواصل تراجع نسبة النفقات العمومية الموجهة إلى الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم حيث تراجعت هذه النسبة من 25.8٪ سنة 2022 إلى 23.5٪ محينة سنة 2023. بالنسبة للتربية كان على التوالي من 14.8٪ إلى 13.4٪ وبالنسبة للصحة كان على التوالي من 6.8٪ إلى 6.3٪ وبالنسبة للتعليم العالي كان على التوالي من 4.4٪ إلى 3.8٪ علما أن سنة 2023 قد تميزت بالخصوص بتدهور فضيع للنقل العمومي أدى إلى تنامي الاستياء والاحتياجات والغضب الشعبي وإلى ايلاء رئاسة الجمهورية عناية خاصة بهذا الملف.

- الحد من نفقات الدعم على أساس أن دعم الاستهلاك يستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء، ذلك أن 20٪ من السكان ذوي المداخيل العالية يتمتعون بـ30٪ من الدعم في المقابل 20٪ من السكان ذوي المداخيل الضعيفة لا يتمتعون إلا بـ 12٪ من قيمة الدعم، وعلى هذا الأساس تميزت سنة 2023 بتراجع حجم نفقات الدعم، ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي (انظر جدول 4) مقارنة بسنة 2022، بعد أن بلغت النسبة 8.3٪ سنة 2022، والجدير بالذكر أن هذا المنحى التراجعي الذي يندرج ضمن املاءات صندوق النقد الدولي رغم نسقه الضعيف إلا أن تأثيره قوي نسبيا نظرا أن نسبة الدعم في النفقات الغذائية لدى أصحاب المداخيل الضعيفة والمتوسطة مرتفعة وتفوق 20٪، لذلك فإن تراجع نفقات الدعم يؤثر نسبيا أكثر على ضعفاء الدخل مقارنة مع ذوي الدخل المرتفع نظرا أن نسبة النفقات الغذائية من اجمالي النفقات أضعف بكثير لدى أصحاب المداخيل العالية كما أن نسبة نفقات الدعم في النفقات الغذائية ضعيفة كذلك بالنسبة لهذا الصنف الاجتماعي.

جدول 4: تطور نفقات الدعم ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي

	نفقات الدعم (م د)	نسبة الدعم من الناتج (٪)
2010	1500	2.3
2011	2869	4.2
2012	3623	4.9
2013	5514	7
2014	4155	4.9
2015	2883	3.2
2016	2211	2.3
2017	-	-
2018	4900	4.3
2019	4788	3.9
2020	4486	3.7
2021	6031	4.6
2022	11999	8.3
2023	11475	7.2

المصدر: مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023

- الوضع يتميز بركود تضخمي يؤثر بالأساس على أصحاب الدخل الضعيف والمتواضع نظرا أن الركود يتسبب في استمرار وارتفاع البطالة لديهم بالإضافة إلى أن التضخم أثناء سنة 2023 قد تميز بنوع من التذبذب رغم وجود منحى تراجعي للتضخم الذي بلغ سنويا 10.4٪ في شهر فيفري سنة 2023 و9٪ في شهر سبتمبر و8.6٪ في شهر أكتوبر في نفس السنة. لكن رغم هذا المنحى التراجعي بقيت أسعار المواد الغذائية في مستوى مرتفع يفوق 10٪. ذلك أن أسعار المواد الغذائية الحرة التي تمثل نصيب الأسد (أكثر من 73٪ من المواد) من مجموعة التغذية سجلت ارتفاعا سنويا (باحتساب الانزلاق السنوي) بلغ 18.3٪ في شهر أفريل من سنة 2023 وبقي رغم تراجعه في مستوى عالي بلغ 13.9٪ في سبتمبر و13.1٪ في أكتوبر من نفس السنة. وللتذكير فإن نسبة النفقات الغذائية تمثل نسبة عالية من نفقات الاستهلاك بالنسبة لأصحاب المداخيل الضعيفة والمتوسطة خاصة أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يخص بالأساس مواد حساسة مثل الزيوت الغذائية والبيض ولحم البقر التي ارتفعت أسعارها على التوالي في شهر أكتوبر بـ28٪ و20.2٪ و18.3٪ باحتساب الانزلاق السنوي. وباعتبار التأثير السلبي لارتفاع الأسعار على المقدرة الشرائية فإن البنك الدولي يعتبر أن كل زيادة بـ 1٪ من أسعار المواد الغذائية يمكن أن يدفع بنصف مليون شخص إضافي إلى الفقر في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط.

والجدير بالذكر أنه أثناء الفترة السابقة وبالخصوص منذ 2011 تراجعت الطبقة الوسطى بصفة ملحوظة في ظل ضعف كبير ومتواصل لنسبة النمو واكتساح المنطق السلعي لكل مجالات الحياة والأزمة المستمرة للمالية العمومية وضغوطات التضخم المالي المستمر في مستويات عالية إلخ... ذلك أن الطبقة الوسطى كانت تمثل قبل 2011 حوالي 60٪ من المجتمع وتراجعت منذ ذلك الوقت للأسباب المذكورة حيث أصبحت تمثل حوالي 30٪. نسبة ضئيلة منها التحقت بشريحة الأغنياء التي تعززت صفوفها بكناطرية الاقتصاد الموازي الذي عرف انتعاشة مشهودة في ظل انهيار الدولة وانتشار الفساد. والنسبة الأخرى الأكبر من الطبقة المتوسطة التحقت بصفوف الشرائح السفلى الضعيفة والمعوزة.

أما ما تبقى من طبقة وسطى فقد أصبح يعاني من التداين وتكاليفه المجحفة من أجل الحفاظ على نفس الموقع الاجتماعي. ذلك أنه وقع تسجيل ارتفاعا هاما للحسابات المدينة (وهي الحسابات التي تسمح لأصحابها بالسحب بمبلغ يزيد عن المبالغ المودعة أو ما يعرف بـRouge) التي بلغت قيمتها 671 م د وذلك بالتوازي مع زيادة الديون المصنفة (créances douteuses) بـ 1466 م د مما ساهم بقدر كبير في ارتفاع قائم القروض البنكية الذي بلغ 109.9 في نهاية جوان 2023. في المقابل تطورت الحسابات الخاصة للادخار بـ 4٪ فقط (نتيجة ضعف النمو والتراجع القوي للقدرة الشرائية) مما انجر عن هذه الوضعية المتسمة بالضغط على التمويلات البنكية ازدياد في شح السيولة الذي بلغ في المعدل 15546 م د نهاية السداسي الأول من سنة 2023. هذه الوضعية أدت إلى مزيد تدخل البنك المركزي لضخ السيولة في السوق النقدية حيث ارتفع الحجم الجملي لإعادة التمويل بقيمة 1345 م د مقارنة بالثلاثي الأول لسنة 2022.

بالرجوع إلى ما سبق يتبين أن الاستمرار في الاعتماد على الذات يتطلب تجاوز هشاشة العوامل التي مكنت من تجاوز ولو بصعوبات كبيرة أزمة المالية العمومية سنة 2023 كما يتطلب الحرص على توزيع بأكثر عدالة عبء الاعتماد على الذات لضمان ديمومته خاصة أن كل الأحداث المسجلة أثناء سنة 2023 تفيد بأن الاعتماد على الذات يجب أن يصبح تمشيا دائما واستراتيجيا في إطار تمشي ارادي وطني دائم.

أ.4. مجازر غزة وانحياز الغرب تسقط الأقنعة وتكشف عن منطق قانون الغاب الذي يحكم النظام الدولي والعولمة النيوليبرالية: أي عبرة لم يعتبر؟

ان طوفان الأقصى رغم شرعيته الدولية كحركة تحرير وطني ضد محتل صهيوني لا يلتزم بقرارات الأمم المتحدة ويضرب بها عرض الحائط باستمرار عبر استمراره في إقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة واعتداءاته اليومية على القدس الشريف ومحاصرته منذ ما يقارب العشرين سنة لغزة الثائرة بتواطؤ من طرف القوى الغربية المهيمنة عالميا وقع تصنيفه منذ البداية كحركة إرهابية يجب محقها واستئصالها باسم

الدفاع عن النفس. رغم أن الطرف الوحيد الذي له الحق في الدفاع عن النفس هو الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الصهيوني. وحسب القانون الدولي وكل القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للشعب الواقع تحت الاحتلال أن يدافع عن نفسه بكل الوسائل بما فيها السلاح.

والانحياز المطلق المفضوح والمخجل للكيان الصهيوني من طرف السلط الحاكمة في البلدان الغربية يدل على هيمنة القوى الصهيونية في العالم وقدرتها على اختيار وتنصيب سلط سياسية حاكمة (عبر تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية...) موالية ومتفهمة إن لم تكن معتنقة للأطروحات الصهيونية ومدافعة عن الكيان الإسرائيلي الصهيوني في كل الحالات وبدون احترازات. كما يدل هذا الانحياز الأعمى والأحمق أن أحداث غزة لا تمثل مجرد حلقة في صراع فلسطيني صهيوني مستمر منذ 1948 بل كذلك حلقة من حلقات الصراعات السائدة في إطار المرحلة الانتقالية نحو نظام عالمي جديد. كما كشفت أحداث غزة مدى وعمق عداء السلط الغربية الحاكمة لكل نفس تحرري عموما وخاصة عندما يصدر ذلك من طرف البلدان العربية والإسلامية.

أ.1.4. مجازر غزة وجرائم الإبادة الجماعية بتواطؤ سلط البلدان الغربية المهيمنة عالميا.

من بين الملفت للأنظار في هذا الصراع الفلسطيني الصهيوني هو المشهد الذي اتسم بالتذيل والانبطاح والمناصرة المطلقة الحقيرة والمخجلة للاحتلال الصهيوني الدموي والهمجي والعنصري. حيث أن القادة الغربيين تصرفوا كجنود احتياط هبوا مسرعين لأداء الولاء للكيان الصهيوني والتعبير عن استعدادهم اللامشروط لمحق "الإرهاب" وتدمير غزة وتشريد الفلسطينيين وتعبئة الرأي العام العالمي وتخديره حتى تمر المذبحة بأقل التكاليف بالنسبة للعدو الصهيوني.

ومنذ البداية وقع اعتبار حماس كمنظمة إرهابية واعتبار عملية 7 أكتوبر كعملية إرهابية ودفع السلط الإسرائيلية إلى رد الفعل بكل قوة من باب الدفاع عن النفس وقمع كل نفس تضامني مع الشعب الفلسطيني (هذا القمع الذي طال الصحافيين والمثقفين والرياضيين...) ومنع التظاهرات والمسيرات المعبرة عن هذا التضامن والتصدي الوطني والعالمي "لأعداء

الساميّة". مع تجريمهم كما تحركت الأساطيل والبواخر والآلات الحربية لتطويق منطقة الصراع وتهديد كل من تحدثه نفسه لمناصرة ومعاضدة المقاومة الفلسطينية. بالإضافة إلى التحركات الديبلوماسية المكثفة لمنع مسار التطبيع من الانهيار والانتكاس ولضمان مواقف عربية إسلامية متخاذلة ومتبنية للأطروحات الإسرائيلية الغربية (حماس منظمة إرهابية، حق إسرائيل في الدفاع عن النفس...) والتركيز على مسائل الرهائن الإسرائيلية وتهجير الفلسطينيين نحو صحراء سيناء المصرية والخوض في مسائل الامدادات الغذائية والصحية إلى غزة عبر معبر رفح مع تفادي الخوض في مسائل استهداف المستشفيات والمدارس والمحلات السكنية ومصادر الماء والكهرباء من طرف العدو الصهيوني واعلانه الحصار التام لغزة ومنع الامدادات الغذائية والصحية والطاقية ورفض نداءات وقف اطلاق النار الصادرة عن المنظمات الإنسانية (القليل منها) وعن المسيرات الشعبية المناصرة والمتعاطفة مع القضية الفلسطينية والتي نظمت في كل البلدان الغربية وبلدان الجنوب وعديد البلدان العربية. والتركيز على المسائل الجانبية يهدف بالأساس إلى مزيد تهميش القضية الفلسطينية وصرف النظر عن بشاعة إرهاب الدولة الصهيونية وممارستها الإبادة الجماعية وطي صفحة جرائم إسرائيل منذ 75 عام وضربها عرض الحائط كل قرارات الأمم المتحدة حول احتلال إسرائيل للجولان وبناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المسلوبة ومحاصرة غزة منذ أكثر من 17 عام بدون ردع دولي.

رغم أن مساندة السلط الحاكمة في أكبر البلدان الغربية للكيان الصهيوني لا يمثل حدث جديد وغريب إلا أن هذه المساندة في الفترة الأخيرة تدعمت بصفة مفضوحة، حقيرة، قذرة ومخجلة تؤكد أن المنظومة الدولية الحالية التي وقع ارساءها بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة منذ سقوط الاتحاد السوفياتي هي منظومة قائمة على موازين قوى مختلة بصفة متنامية وعلى منطق الغاب والبقاء للأقوى وعلى سياسة الكيل بمكيالين وانهيار المشاعر الإنسانية أمام المصالح الفئوية الضيقة وعلى عمق هيمنة اللوبيات الصهيونية على السلط الغربية الحاكمة وعلى عديد المنظمات التي تدعي مناصرتها لحقوق الانسان السياسية والاجتماعية والبيئية والثقافية ودعمها للمجتمعات المدنية والمسارات التنموية في البلدان النامية. وهذه التطورات الأخيرة من شأنها أن تطرح عديد التساؤلات خاصة في بلدان الجنوب

النامية. وهذه التساؤلات تخص بالأساس قدرة الاندماج العالمي العمودي على تحقيق التنمية في هذه البلدان وعلى ما يسمى "بالشراكة" والتعاون و"الاتفاقيات" في عديد الميادين على أساس المصالح المشتركة والربح المتبادل (Win-win) في ظل عالم يسوده منطق قانون الغاب.

وللتذكير ان الدعم الغربي للكيان الصهيوني له بعده التاريخي وأهدافه الاستراتيجية في المنظومة الرأسمالية العالمية. حيث أن تركيز الكيان الصهيوني في قلب الشرق الأوسط منذ 1948 يمثل نوعا من خلق ذراع حربي للإمبريالية العالمية يهدف من جهة إلى ضمان تزويد البلدان الرأسمالية بالمواد النفطية الموجودة بكثافة في منطقة الشرق الأوسط ومن جهة أخرى إلى تهميش حركات التحرر في المنطقة ومنع بروز قوى وازنة في المنطقة ومؤثرة في المنظومة العالمية خاصة ان هذه المنطقة تزخر بوجود كل مقومات التنمية التي تمكن من بروز مثل هذه القوى.

واليوم أصبح للكيان الصهيوني دور جديد في ظل مرحلة انتقالية تتميز بتنامي الصراع بين القطب الغربي المهيمن على العولمة النيوليبرالية والقطب الصاعد (البريكس) الطامح والعامل على إعادة بناء المنظومة الدولية.

أ.2.4. غزة حلقة من حلقات الصراعات السائدة في إطار المرحلة الانتقالية نحو نظام عالمي جديد.

في هذه المرحلة الانتقالية تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ومعها حلفائها الأوروبيين محاصرة روسيا احدى أهم مكونات مجموعة البريكس عبر مزيد انتشار الحلف الأطلسي وتطويق المجال الروسي وذلك بدعم النظام الأوكراني القائم باسم دعم الحرية والديمقراطية في هذا البلد. وفي إطار المناولة تخوض أكرانيا الحرب مع روسيا بدعم مستمر ومكثف للبلدان الغربية قصد تهميش مسار إعادة بناء الاقتصاد الروسي ومنظومته الحربية ومحاصرته عن طريق العقوبات المختلفة التجارية والمالية والتكونولوجية المسلطة عليه قصد اضعاف قدراته الحربية في صراعه مع الحلف الأطلسي على الأراضي الأكرانية.

كما تقوم الولايات المتحدة في صراعها مع الصين أول وأكبر بلد مكون لمجموعة البريكس بالتصدي إلى مساره التوسعي والحركية الكبيرة التي تميّز

اقتصاده والحيوية المستمرة في مجال الابداع والتطور التكنولوجي. وهذا التصدي يقع بالأساس منذ حكم دونالد ترامب عبر اعتماد سياسات حمائية ضد الصادرات قصد اضعاف محركات التنمية كما يقع عبر عديد المضايقات لإعاقة تطوره التكنولوجي خاصة في عديد المجالات الحيوية (المجالات العسكرية ومجال التواصل والاتصال إلخ...).

بجانب ذلك عمدت الولايات المتحدة إلى التسويق إلى ما سمته "بمشروع قطار الشرق الأوسط" كمشروع منافس لمشروع "طريق الحرير" الصيني. وقد تم التوقيع في هذا المجال على اتفاق مبدئي في نيودلهي (على هامش قمة العشرين المنعقدة في سبتمبر 2023 في الهند) بين الولايات المتحدة والسعودية والامارات والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وإيطاليا. وبالنسبة للولايات المتحدة يعتبر هذا الاتفاق بالحدث التاريخي الذي سيخلق ممرا كبيرا بين الهند وأوروبا مرورا بإسرائيل التي ستمثل محطة رئيسية في هذا المشروع الذي سيقوم على شبكة سكك حديد وربط الموانئ في أوروبا بالشرق الأوسط وآسيا ومد كابلات بحرية. والهدف المعلن في هذا المشروع هو انشاء "عقد تجاري" مع تشجيع تطوير وتصدير الطاقة النظيفة وفق وثيقة أصدرتها إدارة بايدن حول المشروع. وقد أكد مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن الإدارة الأمريكية تواصلت مع دولة إسرائيل لطرح هذا المشروع معتبرا أنه سيؤدي إلى تغيير وجه الشرق الأوسط وشدد على أن دولة إسرائيل ستكون محورا في هذه المبادرة الاقتصادية وستساهم بكل قدرتها وخبرتها مع التزامها الكامل لجعل مشروع التعاون هذا الأكبر في تاريخها. لذلك، بجانب منافسته وتصديه لمشروع طريق الحرير الصيني واندراجه في الصراعات التجارية بين واشنطن وبيكين فإن مشروع قطار الشرق الأوسط الأمريكي بالإضافة إلى بعده الاستراتيجي يفتح آفاقا جديدة لمزيد تطبيع البلدان العربية (الامارات والسعودية من الممضين على الاتفاق المبدئي) مع الكيان الصهيوني ومزيد ادماج هذا الكيان في محيطه القريب والبعيد للقيام بالوكالة بدور جديد في الصراعات القائمة في اطار المرحلة الانتقالية الحساسة والمصيرية بالنسبة للولايات المتحدة الطامحة إلى الحفاظ على دورها الحالي في المنظومة العالمية السائدة إلى حد الآن. بجانب البعد الاستراتيجي والجيوسياسي لمشروع قطار الشرق الأوسط الذي تعمل من خلاله أمريكا للحفاظ على القطبية الأحادية وافشال المشاريع الصينية التي

تهدف إلى خلق عالم متعدد الاقطاب هناك عديد الأهداف غير المعلنة التي من شأنها عبر تحقيقها أن تيسر إنجاح مشروع قطار الشرق الأوسط وتساهم في تدعيم دور ومكانة الكيان الصهيوني المحتل.

ذلك أن المشروع يهدف على الحاق العربية السعودية وما تمثله من وزن عربي، ديني واقتصادي بمسار التطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل وادماجها في مشروع القطار الأمريكي – الغربي من أجل ابعادها عن مجموعة البريكس التي أصبحت عضوا بها اثناء سنة 2023 ودفعها الى التخلي عن مشروع الحزام والطريق الصيني. علما أن المفاوضات لتحقيق هذا التطبيع كانت متقدمة عندما وقع طوفان الأقصى وعطل مساره وأسقط الأقنعة الغربية التي تصرفت بصفة هستيرية مخجلة كانت محل دهشة وحيرة وتساؤلات عديدة من طرف الرأي العام العالمي وحتى من طرف عديد المجموعات داخل السلط الغربية.

كما ان مشروع القطار الأمريكي – الغربي يمثل تهديدا واضحا لإحدى أهم مصادر تمويل الاقتصاد المصري وذلك عبر التقليص من دور قناة السويس كممر تجاري هام في المبادلات التجارية العالمية.

وأخيرا يجب الإشارة على ان قطاع غزة يزخر بثروات غازية هائلة تكفي دولة فلسطين على حدود 4 جوان 1967. وحسب دراسات فلسطينية صادرة عن صندوق الاستثمار الفلسطيني يقدر مخزون الحقول المكتشفة في غزة منذ نهاية التسعينات بحوالي 35 مليار متر مكعب بالإضافة إلى وجود كميات أخرى هائلة في الشمال وقرب غزة وحيفا. وسلط الاحتلال الصهيوني ترفض استغلال هذه الثروة الهامة من طرف السلط الفلسطينية في اطار رفضه لإقامة دولة فلسطينية وانطلاقا من مشروعه الهادف إلى إقامة إسرائيل الكبرى.

وبالتالي ونظرا لما سبق فإن الحرب في غزة لها عديد الابعاد وتبدو مرشحة للاستمرار من وجهة نظر غربية – صهيونية قصد توفير ظروف جديدة في غزة تضمن تحقيق المخطط الاستراتيجي الأمريكي بكل أهدافه خاصة في ظل التخاذل المخجل وغير الواعي للحكام العرب.

أ.3.4. القوى الغربية وسياسة التشبث بالأمر الواقع ومواصلة الهيمنة على البلدان النامية

يبرز هذا التشبث من خلال عديد المحطات التي ميزت الأحداث أثناء سنة 2023. ومن أهم الأحداث تلك التي تخص مسألة المناخ والهجرة ومديونية البلدان النامية وفي كل محطة كانت القوى الغربية ترفض تحمل مسؤولياتها في تفاقم هذه الظواهر وتحاول جاهدة القاء المسؤولية وما ينتج عنها من أعباء وانعكاسات سلبية على البلدان النامية. وقد مثل الهروب من تحمل المسؤولية والاستفادة المتواصلة من الاختلالات العميقة التي تميز العلاقات الدولية والتي نتج عنها علاقات هيمنة متنامية احدى الأسباب الرئيسية في تعثر مسارات التنمية في البلدان النامية. وسنحاول ابراز ذلك بعجالة من خلال بعض الظواهر التي أصبحت تمثل عوائق وتحديات هامة بالنسبة للبلدان النامية عموما وتونس بالخصوص.

- مسألة التغيرات المناخية

كل الدراسات العلمية والموضوعية تؤكد مسؤولية البلدان المصنعة الكبرى في تسارع التغيرات المناخية وتنامي سلبياتها العديدة والمتنامية على الاقتصاد العالمي وخاصة على البلدان النامية. وتشير إلى أن هذه الظاهرة تتجاوز الحدود الوطنية وتتطلب حدّا أدنى من التضامن العالمي لمقاومة الأسباب التي أدت إلى هذا التسارع من جهة ومواجهة انعكاساتها السلبية من جهة أخرى.

وحسب منظمة أكسفام (OXFAM) هناك 23 دولة (منها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية وكندا وأستراليا واليابان) التي لا يتجاوز عدد سكانها 14٪ من سكان العالم لكنها تساهمو بـ 60٪ من انبعاثات الغاز الكربوني (CO_2) منذ 1850 وتستمر في انتاج 40٪ من الانبعاثات الحالية. ومنذ 1992 تعهدت هذه البلدان بخفض انبعاثاتها السنوية إلى مستوى 1990 قبل حلول سنة 2000. لكن النتائج المسجلة كانت عكسية تماما حيث ان الانبعاثات الجملية لهذه البلدان ارتفعت منذ 2005 بـ 10٪ فوق المستوى المسجل سنة 1990. وهذا الارتفاع فاق 15٪ في كندا واليونان وإيرلندا والبرتغال، واسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وبحكم طول تجربتها الصناعية وكثافة نسيجها الاقتصادي والنسبة المرتفعة لمساهمتها في الإنتاج العالمي فإن مساهمتها في التغيرات المناخية الناتجة عن الانبعاثات الغازية كانت مرتفعة ومسؤوليتها في هذا المجال أساسية. حيث أن البصمة الايكولوجية (empreinte écologique) للمواطن الأمريكي أعلى بـ 3.5 مرة معدل البصمة العالمية. كما أن المواطن الإنجليزي ينتج في شهرين نفس كمية الغاز التي ينتجها مواطن في بلد فقير اثناء سنة كاملة[4] وبالتالي هناك مسؤولية تاريخية للبلدان المصنعة منذ القرن التاسع عشر والمتسببة بدرجة أولى في الوضع المناخي الحالي. يليها البلدان الصاعدة التي التحقت بالبلدان المصنعة حديثا وساهمت في ارتفاع الانبعاثات الغازية وتسارع التغيرات المناخية.

والتغيرات المناخية كظاهرة عالمية يقع تقييمها من خلال ارتفاع معدلات درجة الحرارة التي تؤدي إلى انعكاسات عديدة تختلف من بلد إلى آخر نظرا إلى أن نسق ارتفاع معدلات درجة الحرارة التي تؤدي إلى انعكاسات عديدة تختلف من بلد إلى آخر ذلك أن نسق ارتفاع معدلات الحرارة يختلف من منطقة إلى أخرى كما أن ارتفاع مستوى البحر يختلف من منطقة إلى أخرى حسب الانتشار الجغرافي للسكان (أراضي سفلى، متوسطة أو عالية بالنسبة لمستوى البحر).

واجمالا التغيرات المناخية تحدث انعكاسات سلبية متنوعة على الاقتصاد منها:

- الاضرار المادية الناتجة عن التطرفات الناخية
- تراجع مردودية الإنتاج الفلاحي والصيد البحري
- ارتفاع النفقات الصحية الناتجة عن تعدد الأمراض وارتفاع الحرارة
- اتلاف الأراضي السكنية والفلاحية والسياحية والصناعية نتيجة ارتفاع مستوى البحر.

علما أن الانبعاثات الغازية الصادرة بالأساس عن البلدان المصنعة أصبحت لها انعكاسات مأساوية بالخصوص على البلدان النامية والفقيرة والمكبلة بالديون الخارجية وباستمرار أزمات المالية العمومية والتي تعاني من تكرار وتنامي حدة

[4] DURU-BELLAT (Marie) 20144 : « Pour une planète équitable. D'urgence d'une justice globale. Ed le seuil, p68, 2014.

الفيضانات وطول فترة الجفاف وارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات تفوق المعدل العالمي وارتفاع مستوى البحر وتنامي الشح المائي وتكاثر الأوبئة إلخ...

بالإضافة إلى ذلك كل التقارير والدراسات تفيد بأن التغيرات المناخية تتصاعد باستمرار وتهدد الإنسانية جمعاء، ومن بينها تقارير مجموعة خبراء الحكومات حول تطور المناخ (GIEG) التي تؤكد كلها بأن التغيرات المناخية وصلت إلى مستوى الإنذار الأحمر (Alerte Rouge) وتتطلب الإسراع باعتماد إجراءات مزدوجة تسمح بالحد من سرعة هذه التغيرات وبالتأقلم معها في آن واحد قصد التقليص من انعكاساتها السلبية المتنوعة والشاملة لمختلف القطاعات.

والمعلوم أن هذه الإجراءات تتطلب تكاليف باهظة غير متوفرة في أغلبية البلدان النامية للأسباب التي ذكرناها سابقا.

وهناك عديد الدراسات التي حاولت تحديد تكلفة تأقلم البلدان النامية مع التغيرات المناخية (علما أن البلدان النامية معنية أكثر بإجراءات التأقلم مقارنة بإجراءات الحد من الانبعاثات الغازية نظرا لمساهمتها الضعيفة نسبيا مقارنة بالانبعاثات الصادرة عن البلدان المصنعة) والتي يقع اعتمادها في المفاوضات العالمية حول قضايا المناخ. وهذه الدراسات تفيد بأن تكاليف التأقلم تتراوح بين 4 و109 مليار أورو سنويا. واتساع الهوة بين الحد الأدنى والأقصى يعكس هشاشة المعلومات المتوفرة وبداية التجربة في مجال تقييم تكاليف التأقلم بالمقارنة مع الدراسات التي أنجزت لتقييم تكاليف مقاومة الانبعاثات الغازية والحد منها. وتفيد بعض التقييمات الصادرة في بعض البلدان مثل فرنسا أن كلفة الاضرار المناخية (Sinistres climatiques) تقدر بـ 10 مليار أورو سنة 2022 مقابل معدل سنوي بلغ 3.6 مليار أثناء العشرية 2011-2021. من جانبها Christian Aid وهي منظمة غير حكومية اعتبرت أن العشرة كوارث مناخية الأكثر سلبية التي وقعت اثناء عام 2020 في العالم (أعاصير وبراكين وحشرات متسببة في هلاك الإنتاج الفلاحي (criquets)) خلفت اضرارا تبلغ قيمتها 120 مليار أورو.

كما ان تقرير sterm الصادر سنة 2006 اعتبر أنه في حالة غياب إجراءات للحد من الاضرار الناجمة عن التغيرات المناخية فان الاضرار المتوقعة اثناء القرنين

المقبلين ستبلغ قيمتها ما بين 5٪ و20٪ من الناتج العالمي الخام لسنة 2005.

وفي ما يخص الوضع البيئي التونسي فقد حذر خبراء دوليون من أن دول المتوسط معرضة اكثر من غيرها لعواقب التغيرات المناخية مع ارتفاع أكبر لمعدل درجات الحرارة مما يهدد مصادر المياه والموارد الفلاحية.

كما نشر منذ حوالي سنتين خبراء (في شبكة "ميديك" تضم أكثر من 600 خبير من دول المتوسط) تقريرا أشاروا من خلاله إلى ان ارتفاع الحرارة في حوض البحر المتوسط بلغ 1.5 درجة مئوية فيما المتوسط العالمي بلغ 1.1 درجة. وتوقعت الدراسة أن يصل الارتفاع بحلول 2040 إلى 2.2 درجة وقد يصل إلى 3.8 درجة في بعض مناطق البحر المتوسط في نهاية القرن الحالي.

والمعلوم أنه خلافا لما تقوم به المغرب والجزائر منذ سنوات بإحصاء وتحليل ودراسة كل المؤشرات المتعلقة بالتغيرات المناخية (مثل ما يتم تحيين التعداد العام للسكان) فإن تونس لم تقم إلى حد الآن بالاشتغال الجدي على هذا الموضوع الذي يمثل أكبر تحدي مصيري مرتبط بحياة الانسان. علما أن وزيرة البيئة في الحكومة التونسية تؤكد بأن تنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات المتعلقة بالتغيرات المناخية والمحافظة على البيئة يتطلب تحصل تونس على تمويلات تصل إلى حوالي 20 مليار دولار منها 12 مليار دولار من شركاء تونس الدوليين خلال المدة 2021-2030.

لكن الشركاء الذين تتحدث عنهم الوزيرة التونسية هم مجموعة البلدان الغربية المصنعة الكبرى التي أثبتت التجربة إلى حد الآن أنهم لا يلتزمون بتعهداتهم بل يساهمون بتنامي المخاطر العلمية التي تهدد بتجاوز الدرجتين (02) لارتفاع الحرارة في العالم رغم التحذيرات والنداءات التي يطلقها كل خبراء العالم في ميدان المناخ والبيئة.

كما أن هذه البلدان الغربية تتلكأ في احترام تعهداتها في مجال تخصيص الموارد الكافية لإعانة البلدان النامية التي تمثل ضحايا التصنيع وانبعاثات الغاز الكربوني الصادر عن هذه البلدان بالأساس. واحداث غزة تؤكد مرة أخرى ان هذه البلدان الغربية التي لم تتخلص من عقدتها إزاء الجرائم التي حصلت في أوروبا ضد اليهود ولم تتخلص من ثقافة الهيمنة الاستعمارية الى حد الآن ولم

تتخلص من العمل بمبدأ المصلحة تبرر الوسيلة ولو تطلب ذلك القيام بإبادة جماعية للشعوب كما يقع الآن في غزة المقاومة، هذه البلدان بقيادة السلط السياسية الحالية المتذيلة للوبيات الصهيونية والمتشبثة بالاختيارات النيوليبيرالية لا يمكن لها تاريخيا ان تكون في مستوى التحديات المناخية التي تهدد البشرية بدون استثناء

- مسألة المديونية في البلدان النامية

اجمالا كل العالم غارق في المديونية ذلك انه في البلدان الغربية الكبرى بلغ الدين العام مستويات غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية وفي البلدان الصاعدة تراكمت الديون الى مستويات لم نشهدها منذ ازمة الدين في الثمانينات وفي البلدان النامية وخاصة ديون القارة الافريقية التي تضاعفت 5 مرات خلال الفترة ما بين العام 2000 الى نهاية 2022 لتصل الى التريليون دولار. ورغم شمولية مسألة التداين الا أن التداين في البلدان الغربية يمثل عنصر دعم لإنتاج الثروة ولمعاضدة حركة الخلق والابتكار وتطوير ظروف العيش رغم تناسي الفوارق الاجتماعية في هذه البلدان. وعلى المستوى العالمي هناك أكثر من 90% من الثروة العالمية محتكرة من طرف 20% من السكان الموجودون بالأساس في البلدان الغربية. وفي بلد كبلجيكا مثلا هناك 10% من أكثر الأشخاص غنى يمتلكون 44% من الثروة البلجيكية منهم 1% الأكثر غنى يمتلكون نفس الثروة الممتلكة من طرف نصف سكان بلجيكيا. وبالتالي مثل هذه المديونية لا تمثل خطر واعاقة لمسار التنمية، اما في البلدان النامية فان المديونية الخارجية تمثل احدى عناصر وسائل الهيمنة واستمرارها كما تمثل احدى العوائق الأساسية للمسارات التنموية في هذه البلدان

والجدير بالذكر أن الديون الخارجية للبلدان النامية لم تشهد تناميا كميا فحسب بل عرفت كذلك نقلة نوعية تخص هيكلتها. ذلك انه في الماضي كانت الديون صادرة عن نادي باريس الذي يتكون من 20 دولة منها مجموعة السبعة G7 وروسيا اما الآن أصبح الدين بشكل أساسي صادر عن القطاع الخاص والأسواق العالمية بالإضافة الى دول أخرى غنية كالصين ودول الخليج. علما ان المؤسسات الخاصة تفرض شروطا أصعب من شروط القروض الحكومية كما انه من الصعب اللجوء الى اعادة جدولتها من طرف البلدان التي

تتعثر في تسديدها مما يتسبب غالبا في تآكل احتياطاتها المحدودة من العملات الصعبة.

علما ان اجمالي عبء الديون لأكثر من 70 دولة منخفضة الدخل في العالم قد بلغ 326 مليار دولار فيما تعثرت 15 % تقريبا من هذه البلدان عن سداد الديون كما يواجه 45% منها مخاطر عالية للتخلف عن سداد الديون.

وبخصوص القارة الافريقية بجانب التنامي القوي لحجم الديون اثناء فترة 2000-2022 نلاحظ تمركز 66% من ديون افريقيا الخارجية في 9 بلدان تتصدرها جنوب افريقيا بحصة مرتفعة. ووفقا لصندوق النقد الدولي هناك 22 دولة افريقية تعاني بالفعل من أعباء الديون و غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين وقد أعلنت عديد البلدان عن افلاسها وعجزها على الايفاء بالتزاماتها مثل لبنان في المنطقة العربية وزمبيا وغانا في افريقيا كما أشار صندوق النقد الدولي إلى وجود 24 بلدا في افريقيا ستجد نفسها على حافة الافلاس خلال الأشهر القادمة.

وهذه الأوضاع في البلدان النامية تزداد تعقيدا في ظل اعتماد البلدان الغربية الدائنة سياسات نقدية متشددة نتج عنها زيادة اسعار الفائدة قصد الحد من التضخم المالي في هذه البلدان مما أدى الى ارتفاع أعباء خدمة الديون الخارجية في البلدان النامية خاصة منها التي تعاني ازمة المالية العمومية ومن تدهور قيمة عملاتها المحلية. وضعف احتياطاتها من العملات الصعبة. وضعف نمو انتاجها الداخلي.

وبالإضافة الى السياسات النقدية المتشددة في كامل البلدان الغربية نلاحظ كذلك تشدد شروط واملاءات صندوق النقد الدولي الذي يحرص على ضمان حقوق الدائنين في البلدان الغربية بالخصوص بدون مراعاة الخصوصيات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في البلدان النامية عموما. ذلك انه وفي كل الحالات يلجأ الصندوق الى فرض سياسات تقشفية قاسية و"إصلاحات" عاجلة في عديد الميادين قصد الحد من النفقات العمومية في ميدان دعم المواد الغذائية الأساسية والضغط على الانتدابات وكتلة الأجور في الوظيفة العمومية والتفويت في المؤسسات العمومية والتقليص من الاستثمار العمومي الخ...

كل ذلك يهدف الى توفير ما يكفي من نفقات عمومية للتغطية الكاملة لخدمة الدين الخارجي العمومي وبدون تأخير عن تسديدها.

والمعلوم ان صندوق النقد الدولي كبقية البلدان الغربية يلجأ كذلك الى سياسة الكيل بمكيالين حيث نلاحظ في دراسات الصندوق التي أنجزت بعد ازمة 2008 طرح السؤال حول النسق الذي يجب ان تعتمده البلدان المصنعة الكبرى للتقليص من عجز الميزانية الذي تفاقم في هذه البلدان نتيجة دعم البنوك الخاصة المهددة بالإفلاس في ظل ازمة 2008 كما تفاقم عجز الميزانية العمومية في البلدان النامية بعد جائحة كورونا وارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية على اثر الحرب في اكرانيا.

والتساؤل المطروح آنذاك قاد الى جدل كبير بين الاقتصاديين. هناك من يعتبر انه من الضروري اعتماد نسق سريع للحد من العجز وتطويق المديونية العمومية والدخول في حلقة تنامي تصاعدي للمديونية. وهناك من يعتبر انه من المحبذ اعتماد نسق بطيء لان النمو هش والبطالة مرتفعة وبالتالي لا يجب اعتماد سياسات تقشفية مشطة وحادة. وكان من أنصار الموقف الأخير الاقتصادي الأمريكي بول كروقمان paul krugman المتحصل على شهادة نوبل بالإضافة الى الرئيس الأمريكي براك أوباما. كما كان موقف صندوق النقد الدولي قريب جدا من الموقف الأخير الا انه عندما يصبح الامر يخص البلدان النامية التي تعاني من نفس الأوضاع المتميزة بارتفاع عجز الميزانية وهشاشة النمو ومستوى بطالة عالي ينقلب موقف الصندوق ويصبح متشددا وفارضا للإملاءات وشروط قاسية وناصحا البلدان النامية باعتماد نسق سريع في مقاومة عجز الميزانية وذلك لضمان تسديد الدين الخارجي في اجالها المحدودة.

هذا التعامل بمكيالين في المجال الاقتصادي من طرف الصندوق في انسجام تام مع التعامل بمكيالين في المجال السياسي من طرف السلط الحكومية الغربية كما كشفته أخيرا حرب غزة.

والجدير بالذكر ان مسألة المديونية كما هو الشأن بالنسبة لمسألة المناخ هي بالأساس من مسؤولية البلدان الغربية الكبرى تاريخيا. حيث ان البلدان النامية عندما تحصلت على استقلالها السياسي وجدت نفسها امام نسبة ادخار ضعيفة جدا نتيجة تحويل ثروات هذه البلدان اثناء الفترة الاستعمارية نحو

بلدان المراكز الاستعمارية لتدعيم مسارها التنموي. وفي غياب التعويض عن نهب الثروات الحاصل اثناء الحقبة الاستعمارية التجأت البلدان النامية الى التداين الخارجي قصد التمكن من تحقيق نسبة استثمارات تفوق نسبة الادخار الوطني الموروث عن الاستعمار[5] ومواجهة متطلبات التنمية الكثيرة والمتنوعة في جميع الميادين (بطالة مرتفعة، فقر مدقع، بنية تحتية تكاد تكون منعدمة، صناعة ضعيفة، الخ..) كمخلفات للفترة الاستعمارية. كما ان المديونية الخارجية استمرت بعد ذلك بنسبة متصاعدة نتيجة للشروط والاملاءات والاختيارات التي وقع فرضها على البلدان النامية والتي ساهمت بقدر كبير في تحديد توجهات ومحتوى البرامج التنموية في أغلب البلدان النامية التي اعتقدت ان الشراكة والتعاون الدولي من شأنهما ان يخلصها من التخلف وان يمكنها من تدارك الأوضاع الاستعمارية. وبالممارسة اتضح ان هذه الشراكة والتعاون الدولي لم يمثلا اطرا للتكفير عن الذنب من طرف الدول الاستعمارية بل مثلت اطرا لتجديد الهيمنة بدون حضور مباشر على عين المكان للمستعمر وعرقلة المسارات التنموية وافشالها.

- مسألة الهجرة

مسألة الهجرة هي أحسن دليل على فشل التنمية في البلدان النامية نتيجة لعلاقات الهيمنة والتبعية التي تسود العلاقات الدولية. وفي هذا المجال تعمل القوى الغربية الكبرى كذلك على التنصل من مسؤولياتها التاريخية عبر عديد الاتفاقيات القائمة على محاصرة متصاعدة لحرية التنقل وتحويل البلدان النامية الى نقاط حدودية متقدمة وفرض تركيز مراكز إيواء في هذه البلدان واللجوء المتكرر الى الترحيل القسري للمهاجرين الخ...

وللتذكير فقد عملت القوى الغربية في إطار العولمة النيوليبيرالية الى فرض حرية تنقل البضائع والخدمات ورؤوس الأموال والشركات وضمان الاستثمارات الغربية في بلدان الجنوب بالتوازي مع تضييق الخناق على حرية تنقل الأشخاص من خلال فرض التأشيرات وإرساء سياسات تضبط نسب هجرة لكل بلد مع توخي سياسات انتقائية للعمال والكفاءات طبقا لحاجياتهم الملحة والاكيدة بالإضافة الى مقاومة الهجرة غير النظامية مع تخصيص الأموال والبرامج

[5] انظر مساهماتنا في الدراسة المشتركة حول "إشكالية تنمية الاقتصاد التونسي" التي وقع نشرها من طرف منظمة فردريك ايبرت في أكتوبر 2023.

والمؤسسات الموكول لها القيام بهذه المقاومة التي زادت حدة مع صعود وتنامى تأثير الأحزاب اليمينية المتطرفة خاصة في البلدان الأوروبية في السنوات الأخيرة.

ورغم هذه السياسات والمضايقات فقد تفاقمت ظاهرة الهجرة والنزوح في العالم نتيجة فشل التنمية في بلدان الجنوب وارتفاع المديونية الخارجية واحتداد أزمات المالية العمومية وارتفاع الكوارث المناخية (فترات جفاف طويلة بالأساس). وقد اكد رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان ان القارة الافريقية اليوم واكثر من أي وقت تعيش ازمة هجرة حقيقية في غياب تضامن عالمي في مستوى هذه الأزمة. وتفيد المعطيات المتوفرة بان في سنة 2023 وصل عدد اللاجئين والنازحين في العالم الى 110 مليون مقابل 89 سنة 2019 و23 مليون سنة 2000. وحسب كل الدراسات هذا التطور السريع وقع نتيجة الاضطرابات في البلدان النامية (انقلابات عسكرية، حروب أهلية...) وفشل التنمية في أغلبها واعتماد سياسات واختيارات نيوليبرالية أدت الى اكتساح المنطق السلعي لكل مجالات الحياة وتسارع المتغيرات المناخية وانتشار الفساد والفقر والبطالة بالإضافة الى ارتفاع الهجرة غير النظامية في ظل تراجع الهجرة النظامية.

وفي علاقة مع المتغيرات المناخية تفيد عديد الدراسات ان عدد المهاجرين والنازحين سيصل الى 210 مليون مهاجر من بينهم 105 ملايين من القارة الافريقية. علما ان عدد اللاجئين بمصر وصل 10 ملايين شخص منهم 4 مليون سوداني و1.5 مليون سوري و1.5 مليون يمني ومليون ليبي بالإضافة الى 2.5 مليون من 23 دولة افريقية وفقا لآخر احصائيات رسمية. وتشتكي مصر من ضعف التضامن العالمي وغياب الدعم بعد ازمة السودان الأخيرة.

ومن جهته أشار تقرير مشترك لمنظمتي مركز مراقبة النزوح الداخلي والمجلس النرويجي للاجئين انه تم تسجيل 71.1 مليون نازح داخلي في 2022 أي بزيادة بلغت 20% مقارنة من العام السابق وذلك بسبب الحرب في اكرانيا والفيضانات الكارثية في باكستان والنزاعات المستمرة في جميع انحاء العالم وارتفاع الكوارث المفاجئة أو البطيئة في عديد المناطق. ويزيد هذا الارتفاع الهام في اعداد اللاجئين والنازحين حول العالم من التكاليف الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية الباهظة سوى لدول الأصل او لدول الاستقبال. ومع ضعف التضامن العالمي فان ملايين اللاجئين حول العالم يعانون من أوضاع غير إنسانية في غياب الرعاية الصحية اللازمة وغياب المستلزمات الطبية ومستلزمات النظافة وابسط مقومات العيش في مخيمات تضم اعداد كبيرة من العائلات شيوخا واطفالا وشبابا. وتطرح تساؤلات ملحة حول مصير اللاجئين في المناطق المحاصرة بسبب الحروب سواء على الحدود السورية او قرب الحدود التركية وفي قطاع غزة المحاصرة قبل ان يصبح الآن يواجه إبادة جماعية ووحشية من طرف العدو الصهيوني المحتل.

كما ان افريقيا تعاني من ارتفاع عدد النازحين داخليا بسبب النزاعات حيث ان هذا العدد ارتفع الى 28.3 مليون شخص أي ضعف العدد الذي سجل العام السابق وثلاثة أضعاف المتوسط السنوي خلال العقد الماضي.

والى جانب النازحين داخل أوكرانيا البالغ عددهم 17 مليون نزح ثمانية مليون شخص بسبب الفيضانات الهائلة في باكستان وسجل في افريقيا جنوب الصحراء نزوح نحو 16.5 مليون شخص داخليا أكثر من نصفهم بسبب نزاعات لاسيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية واثيوبيا. كما اجبر في السودان حوالي 700 ألف شخص الى الفرار. ورغم اضطرار السكان للفرار في جميع انحاء العالم يعيش حوالي ثلاثة أرباع النازحين داخليا في عشرة دول فقط هي سوريا وأفغانستان والكونغو الديمقراطية واكرانيا وكولومبيا وأثيوبيا واليمن ونيجيريا والصومال والسودان بالترتيب حسب عد تنازلي.

كل هذه المعطيات التي تشير الى تسارع غير مسبوق لظواهر اللجوء والنزوح والهجرة وانتشارها عالميا وفي كل القارات بدون استثناء هي بالأساس نتاج **أولا** احتداد الصراعات في المرحلة الانتقالية العسيرة التي يعيشها النظام العالمي وهذه الصراعات تشمل الصراعات المباشرة في المجالات التجارية والتكنولوجية والمالية والنقدية كما تشمل الصراعات غير المباشرة عن طريق الوكالة والمناولة في المجالات العسكرية مثل الصراع الروسي-الأطلسي في أكرانيا والصراع الصيني الأمريكي في فلسطين المحتلة والانقلابات العسكرية في مالي والنيجر وبوركينا فاسو ضد الهيمنة الاستعمارية الفرنسية وبدعم من المرتزقة الروس(فاقنر). **ثانيا** تسارع التغيرات المناخية واحتداد تأثيراتها السلبية **وثالثا** فشل التجارب التنموية في أغلبية البلدان النامية **ورابعا** التراجع

المهول للتضامن العالمي في ظل تنامي الفوارق في مجال الثروة بين الدول وداخلها بين مختلف الشرائح الاجتماعية نتيجة الاختيارات النيوليبرالية التي أدت الى انتشار منطق قانون الغاب وتغول اللوبيات في كل المجالات ورفض تحمل المسؤولية مع تنامي الأنانية وتراجع المشاعر الإنسانية مثل ما يبرز ذلك في عديد المحطات التي ميزت سنة 2023 وفي عديد المجالات المصيرية بالنسبة للإنسانية مثل المسألة المناخية والحيوية بالنسبة للمسارات التنموية مثل المديونية بالإضافة الى مسألة الهجرة والنزوح واللجوء.

في كل هذه المسائل مسؤولية القوى الغربية الكبرى تمثل مسؤولية أساسية سواء كان ذلك في بعدها التاريخي الاستعماري أو في مستوى طريقة حوكمة المنظومة العالمية التي تميزت بهيمنة هذه القوى على كل المؤسسات الدولية وتوظيفها لخدمة مصالحهم الفئوية من جهة وفرض تبني اختيارات نيوليبرالية عبر املاءات وشروط قاسية خاصة منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي من جهة أخرى. وفي كل المسائل التي طرحت أثناء سنة 2023 كانت هذه القوى الغربية دائما تحاول التملص من تحمل مسؤولياتها وتصدير الأزمات الى البلدان النامية. وفي هذا المجال تمثل الهجرة مثالا حيا ومعبرا من خلال تجربة تونس مع الاتحاد الأوروبي الذي حاول استغلال ازمة المالية العمومية التونسية لفرض حلوله وشروطه.

علما ان الاتحاد الأوروبي حاول تصدير الأزمة الأوروبية الى الدول المجاورة عبر تكاليفها كبلدان عبور بالتصدي الى دخول اللاجئين عبر أراضيه الى دول الاتحاد الأوروبي على إثر تفاقم ازمة المهاجرين واللاجئين في اليونان واحتداد صراعها مع تركيا. وقد قبلت تركيا أنذاك القيام بدور الحارس للحدود الأوروبية مقابل امتيازات سياسية واقتصادية ومالية بقيت محل بيع وشراء من فترة الى أخري.

ومنذ 2016 حاول كذلك الاتحاد الأوروبي امضاء اتفاقية مع تونس تمكن الاتحاد الأوروبي من ترحيل المهاجرين غير النظاميين خارج الفضاء الأوروبي وبالخصوص نحو بلدان العبور التي أصبحت تعتبر مسؤولة عن تنامي الهجرة نحو البلدان الأوروبية. وقد حاولت المستشارة الألمانية اثناء زيارتها لتونس في ذلك التاريخ تطبيق هذا المخطط لكن وقع رفضه آنذاك.

وبعد سبعة سنوات من تلك الزيارة على اثر تسارع وتصاعد أمواج الهجرة غير النظامية سارع الطرف الأوروبي بدفع من اليمين المتطرف الحاكم في إيطاليا

الى محاولة استغلال الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة في تونس من خلال ابرام اتفاق معها يهدف الى :

- تحويل تونس الى نقطة حدودية متقدمة على الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي
- تمكين تونس من دعم مالي ولوجيستي للقيام بدور الحارس للحدود الجنوبية الأوروبية
- اسداء مشروعية لعمليات الترحيل القسري الجماعي للمهاجرين التونسيين التي تتم منذ سنوات انطلاقا من إيطاليا وفرنسا وألمانيا نحو تونس وتمكين كل دول الاتحاد الأوروبي من القيام بنفس العمليات. علما ان هذا الترحيل يقع عبر "رحلات خفية" كما يسميها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تنطلق من مطارات أوروبية كانت تتوجه في البداية الى مطار النفيضة وتحولت بعدها الى مطار طبرقة وهي رحلات غير معلنة ولا نجد لها اثرا في جدول ولا حركة الطيران بالمطارات. وقد وقع ادانة هذا الترحيل الجماعي والتعسفي من طرف المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان في شهر مارس 2023 الا ان الحكومة الإيطالية المعنية بهذه الإدانة واصلت الترحيل والحكومة التونسية رغم وجود ادانة قضائية لم تتصد لعمليات الترحيل.
- ومنذ 2014 يهدف الاتحاد الأوروبي الى ابرام اتفاقية إعادة القبول والتي تقوم على موافقة دول الجنوب على استعادة كل المهاجرين بما فيهم غير الحاملين للجنسية التونسية الذي ثبت مرورهم عبر هذه الأراضي من خلال البصمات المسجلة في البيانات التونسية، وفي ذلك الوقت رفض هذا الاقتراح لأنه سيحول تونس إلى محتشد للمهاجرين غير النظاميين. إلا أنه على ارض الواقع يقع ترحيل التونسيين ويعمل الاتحاد الأوروبي الى تعميم ذلك على المهاجرين غير التونسيين من خلال مد تونس بمجموعة الوسائل والتقنيات والبرمجيات التي تمكن من تسجيل كل المهاجرين الذين يتم اعتراضهم في عرض البحر او على الحدود مع ليبيا وأخذ بصماتهم. هذه المعطيات البيو مترية من شأنها ان توفر الظروف السانحة لاستعادة كل المهاجرين تونسيين وغير تونسيين من طرف بلد العبور رغم ان عملية الترحيل تبقى مخالفة لكل المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وإذا تم القبول بها من طرف الحكومة التونسية فان تونس ستصبح تقوم بدور السجان المسؤول على المحتشد بجانب دور الحارس الذي تقوم به منذ سنوات، وفي هذا المجال

قامت السلط التونسية منذ بداية 2023 الى نهاية شهر ماي بمنع 27400 مهاجر غير نظامي من الوصول الى السواحل الأوروبية بالإضافة الى منع 38500 مهاجر كامل سنة 2022.

ختاما كل هذه المواقف الغربية من مسائل حساسة وحيوية تجعلنا نتساءل على مفهوم الشراكة والتعاون لدى هذه البلدان التي تدعي مناصرة الحريات والحقوق والديمقراطية رغم انها في الواقع تضرب بهذه المفاهيم عرض الحائط وتنتهك على أرض الواقع كل الحقوق وأولها حق التنقل والحياة والتمتع بمناخ ملائم للتنمية وبيئة نظيفة ... وتطبق منطق قانون الغاب والكيل بمكيالين.
هذا الواقع الأليم للعلاقات الدولية من شأنه ان يجعلنا نتشبث بالتمشي الارادي في المجال التنموي وبالاعتماد على الذات قبل كل شيء لتحقيق اهدافنا التنموية طبقا لمصالحنا واختياراتنا الوطنية وبعيدا عن الشروط والإملاءات الخارجية. كما نتشبث كذلك بإقامة علاقات شراكة مع كل الأطراف الأجنبية تكون قائمة على الاحترام المتبادل والندية والمصالح المشتركة كما جاء في تصريح هام لوزير الخارجية التونسية الى جريدة المساء (Le soir) الفرنسية.
وحول الإعانات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي الى تونس مقابل قبولها باسترجاع كل التونسيين المقيمين بصفة غير قانونية على الأراضي الأوروبية التزامها بترحيل كل الأجانب (وخاصة من افريقيا جنوب الصحراء) المتواجدين في تونس بصفة غير قانونية الى بلدانهم الأصلية، صرح الوزير بان هذه الإعانات المالية لا تمثل شيئا مقارنة بالأضرار التي يتكبدها الاقتصاد التونسي من الشراكة القائمة ولا تعتبر في أحسن الحالات الا نوعا من التعويض النسبي لهذه الأضرار. ومثل هذا التصريح يعبر عن وجود إرادة في التوجه نحو انجاز تقييم شامل للشراكة القائمة. وهذا التقييم كنا نادينا دائما بإنجازه والانطلاق منه للمطالبة بإعادة النظر في الشراكة القائمة من خلال صياغة عرض تونسي لشراكة جديدة مع أهم شركاء تونس الاقتصاديين ينطلق من مشروع استراتيجي تونسي شامل يعكس مصالحنا وخياراتنا في انجاز تنمية مستدامة شاملة وعادلة.

ب. ميزانية 2024: دون ما يتطلبه مواصلة العمل بالاعتماد على الذات

وقع اعداد مشروع قانون المالية والميزانية العمومية لسنة 2024 في ظرف اقتصادي صعب جدا وفي مدة وجيزة نسبيا. هذا المشروع وقع تقديمه لمجلس نواب الشعب يوم 15 أكتوبر 2023 لمناقشته قبل المصادقة عليه النهائية يوم 10 ديسمبر. ومن خلال قراءة اجمالية تتميز هذه الميزانية بالمعالم الكبرى الآتية:

أولا هذا المشروع يندرج كسابقيه في إطار اعتماد سياسات تقشفية طبقا لتوصيات صندوق النقد الدولي. لكن مع الحرص في اعتماد نسق أقل من الذي يوصي به الصندوق وذلك انطلاقا من رغبة واضحة على تفادي المزيد من تدهور الأوضاع الاجتماعية التي تبقى هشة للغاية وتبعث على الانشغال والتخوف.

ثانيا أن هذا المشروع لا ينطلق من مشروع تنموي بديل وشامل بل يكتفي بالاستناد إلى المخطط 14 المكرس لنفس الاختيارات النيوليبرالية ولنفس السياسات التقليدية مع الاكتفاء باستعراض المفاهيم الجديدة المتداولة في المجال التنموي خاصة منها مفاهيم التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر... والتي لا يمكن العمل بها بصفة جدية بدون اعتماد سياسات انتعاش اقتصادي واختيارات طموحة تمكن من تجاوز ضعف ومحدودية منوال التنمية الحالي.

ثالثا أن هذا المشروع نتيجة لما سبق لم يتمكن من ترجمة الحرص على تعميق مسار الاعتماد على الذات وضبط تمشي ارادي شامل ومتكامل بل غلب على هذا المشروع الحرص بالأساس على تحقيق توازنات مالية تمكن من الحد من عجز الميزانية العمومية مع اعتماد مفرط على موارد الاقتراض خاصة منها الاقتراض الخارجي الذي بقي مجهول المصادر في نسبة عالية منه.

انطلاقا من هذه الملاحظات العامة سنحاول في نقطة أولى معرفة أهم ما جاء من فرضيات وإجراءات لتحقيق التوازنات العامة. وفي نقطة ثانية سنشير إلى

بعض المجهودات التي حاولت مراجعة الأولويات طبقا لأهم التحديات الحالية من جهة والمجهودات التي حاولت تحسين توزيع العبء الجبائي بين مختلف الشرائح الاجتماعية وتجنب تشتت الإجراءات الجبائية كما وقع العمل به في ميزانية 2023. أما في المحور الثالث الأخير سنركز على وجود هامش مناورة هام في مجالات عديدة يمكن من جعل الاعتماد على الذات اختيارا استراتيجيا ممكن ودائما لكن لم يقع استغلاله في مشروع ميزانية 2024.

ب.1. أهم ما ورد في ميزانية 2024.

تم ضبط ميزانية الدولة لسنة 2024 بـ77858 م د أي بزيادة بـ 9.3٪ مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2023. وهذه الزيادة بالأسعار الجارية في ظاهرها تعتبر هامة لكن بالأسعار القارة تبقى الزيادة ضعيفة جدا إذا اعتبرنا أن مؤشر الأسعار عند الاستهلاك يتراوح بين 8و9٪ (انظر جدول 5) وقد تم تقدير حجم الميزانية على أساس الفرضيات التالية:

- تحقيق نسبة نمو اقتصادي في حدود 2.1٪ سنة 2024. وهذه النسبة رغم ضعفها لأنها لا تمكن من تحسين التوازنات الكلية الحقيقية (التقليص من البطالة ومن الفقر ومن الفوارق الاجتماعية والجهوية...) يبقى تحقيقها مهددا بارتفاع درجة عدم اليقين (les incertitudes) في مرحلة انتقالية تسودها الصراعات العالمية من جهة وبارتفاع نسق التغيرات المناخية وتأثيراتها الهامة على الإنتاج الغذائي المحلي وعلى الأسعار العالمية من جهة أخرى.
- اعتماد معدل الأشهر الأخيرة من سنة 2023 لسعر صرف الدولار لكامل 2024. وهذه الفرضية تبقى متفائلة في ظل العجز التجاري الهام رغم تراجعه وضعف مردود الإجراءات التي وقع اعتمادها منذ 2018 للحد من هذا العجز بالإضافة إلى ارتفاع اللجوء إلى التداين الخارجي بدون ضمان مصادره وتآكل احتياطي العملة الصعبة وتذبذبه. كل هذه العوامل لا تضمن استقرار سعر صرف الدولار في المستوى المسجل اثناء الأشهر الأخيرة من سنة 2023.
- اعتماد معدل سعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" في حدود 81 دولار للبرميل. هذه الفرضية تبدو معقولة رغم ارتفاع درجة عدم اليقين في المرحلة الانتقالية خاصة بعد الحرب الدائرة بين المقاومة الفلسطينية

والمحتل الصهيوني. لكن اجمالا كل التوقعات تستبعد هبوط الأسعار إلى مستويات دون 80 دولار خاصة مع لجوء أهم المنتجين إلى التخفيض في الإنتاج. ومع نشوب الحرب في فلسطين أصبحت الأسعار تتراوح بين 90 و94 دولار للبرميل. واستقرار الأسعار في هذا المستوى يبقى مرتبطا بتطورات هذه الحرب ومدتها بجانب نسق تطور الطلب والنمو العالمي.

جدول 5: تطور نسبة التضخم خلال الفترة 2015-2024

2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024(1)
4.4٪	3.6٪	5.3٪	7.3٪	6.7٪	5.6٪	5.6٪	7.8٪	9.7٪	8.6٪

المصدر مشروع ميزانية 2024، ص10.

(1) تقديرات

بجانب هذه الفرضيات الجدير بالذكر ان هذا المشروع لم يعتمد فرضية اتفاق مع صندوق النقد الدولي رغم أن نسبة كبيرة من مصادر التمويل الخارجي لم يقع ضبطها. والسؤال المطروح هو: هل ان السلط التونسية من خلال عدم تحديد كل مصادر التمويل الخارجي تهدف إلى إبقاء الباب مفتوحا لإنجاز اتفاق مع الصندوق. هل هي رسالة موجهة إلى الصندوق لحثه على انجاز الاتفاق. هل غياب كل مصادر التمويل يعكس الحصار المالي المضروب على تونس وصعوبة التحصل على وعود ثابتة من طرف الممولين الأجانب. هل هو يعبر عن حرص للحد من اللجوء إلى التداين الداخلي الذي وصل إلى مستويات عالية مهددة للمنظومة البنكية ؟

كل هذه التساؤلات تبقى معلقة إلى حين لقاء وفد الصندوق مع السلط التونسية المنتظر ان يعقد في النصف الأول من شهر ديسمبر 2023.

انطلاقا من هذه الفرضيات تم تحديد مداخيل الميزانية والنفقات العمومية التي تقود إلى أهم الملاحظات التالية:

- على مستوى مداخيل الميزانية نلاحظ تراجعا ملحوظا لنسبة الموارد العمومية الذاتية رغم ارتفاع نسبة الضغط الجبائي (جدول 6). وقد تطورت هذه الموارد الذاتية المقدرة بـ 49160 م د بنسبة 8.4٪ مقارنة مع المبلغ المحين لسنة 2023. علما أن هذه الموارد تتكون

من موارد جبائية تمثل 89.6٪ ومن موارد غير جبائية تمثل 9.7٪ ومن هبات تمثل 0.7٪ من مداخيل الميزانية.

جدول **6**: تطور نسبة الموارد الذاتية ونسبة الضغط الجبائي

	2020	2021	2022	2023	2024
نسبة الموارد العمومية الذاتية (1)	٪58	٪61	٪67.57	٪63.67	٪63.13
نسبة الضغط الجبائي (2)	٪22.7	٪23.3	٪24.7	٪24.9	٪25.1

المصدر: مشروع ميزانية الدولة لسنة **2024**

(1) النسبة من موارد الدولة

(2) النسبة من الناتج الداخلي الخام

وسينتج تطور الموارد الذاتية على تطور المداخيل الجبائية بنسبة 11.6٪ مع تطور الاداءات المباشرة بنسبة 12.3٪ وغير المباشرة بنسبة 11٪. علما أن حوالي 59٪ من جملة المداخيل الجبائية تشمل اداءات غير مباشرة. وهذا الصنف من الاداءات يعتبر غير عادل من حيث أنه يمثل نسبة عالية من المداخيل الضعيفة والمتوسطة مقارنة بنسبته في المداخيل المرتفعة. كما أن نسبة الضريبة على الدخل في الاداءات المباشرة تمثل نسبة عالية مقارنة بالضريبة على الشركات وتبلغ أكثر من 68٪ رغم أنها منذ 2021 عرفت تراجعا بطيئا بعد أن بلغت 74.8٪ سنة 2021. علما أن نسبة الضريبة على المرتبات والأجور من الضريبة على الدخل سجلت منحى تصاعديا لتبلغ 70.6٪ محينة سنة 2023 مقابل 67.7٪ سنة 2021.

<u>اجمالا ان الموارد الذاتية العمومية التي تمثل ركيزة أساسية في مجال الاعتماد على الذات هي بالأساس ناتجة بنسبة تقارب 90٪ من الموارد الجبائية المباشرة وغير المباشرة. وهذه الموارد الجبائية يتحملها بالأساس المستهلك ضعيف ومتوسط الدخل نظرا لأهمية الجباية غير المباشرة بالإضافة إلى الاجراء نظرا لأهمية مساهمتهم في الأداءات المباشرة.</u>

كما أن الموارد الذاتية العمومية متكونة كذلك من المداخيل غير الجبائية رغم محدودية نسبتها. ومن أهم مكونات هذه المداخيل هي مداخيل عبور أنبوب الغاز الجزائري يأتي بعدها عائدات المساهمات ومداخيل النفط المرتبطة بوضع المؤسسات العمومية وخاصة بالمجهود المبذول لخلق مزيد من

الثروة الوطنية. وفي هذا المجال هناك إمكانيات لا بأس بها لتحسين الأوضاع المالية في عديد المؤسسات (يكفي لشركة الكهرباء والغاز الحرص على خلاص ديونها المتراكمة لدى حرفائها والتي تفوق 3000 م د. كما يكفي للشركة الوطنية لتوزيع المياه الحرص على معالجة شبكة الأنابيب للتقليص من الماء المهدور والذي يتجاوز 40٪ على الأقل من المياه المنقولة. كما يكفي الحرص على استغلال الأراضي الدولية خاصة في انتاج الحبوب والعلف للحيوان إلخ... والقائمة طويلة جدا) ولإنتاج أكثر ثروات خاصة الثروات الطبيعية الموجهة للتصدير (مثل الفسفاط والنفط والغاز والحلفاء) نظرا لحاجة الاقتصاد الأكيدة للعملة الصعبة قصد فك الحصار المالي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي. وبالتالي هناك مجالات واسعة لتدعيم الموارد الذاتية العمومية عبر تدعيم المداخيل غير الجبائية من خلال اعتماد حوكمة رشيدة قائمة على موارد بشرية ذات كفاءة وملتزمة بتحقيق الأهداف الوطنية.

بالإضافة إلى الموارد الذاتية تتكون جملة موارد الدولة من موارد الخزينة الناتجة عن موارد الاقتراض الخارجي والداخلي وعن موارد الخزينة الأخرى (أنظر جدول 7)

جدول 7: تطور موارد الخزينة منذ **2021**

	2021	2022	تحيين 2023	ق.م 2024
جملة موارد الاقتراض	14225	18280	21931	28188
الاقتراض الخارجي	**7456**	**7777**	**10563**	**16445**
قروض خارجية موظفة	1560	1685	1725	1775
قروض معاد اقتراضها	227	126	200	200
قروض خارجية موظفة (دعم ديوان الحبوب)	0	353	134	
قروض دعم الميزانية	5670	5613	8504	14470
السوق المالية العالمية				
الاقتراض الداخلي	**6768**	**10503**	**11368**	**11743**
جملة موارد الخزينة الأخرى	7260	1390	3948	520
استخلاص أصل القروض	218	250.9	200	200
موارد خزينة مختلفة	7042	1139.3	3748	320
جملة موارد الخزينة	21485	19670	25879	28708

المصدر: تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، أكتوبر 2023، ص63

وهنا يجدر الإشارة إلى أربعة ملاحظات هامة:

- أولا ضعف الموارد الذاتية العمومية أدى إلى اللجوء المتزايد الاقتراض خاصة للاقتراض الخارجي.
- ثانيا مع اللجوء إلى الاقتراض وقع الحرص على الحد من الاقتراض الداخلي الذي بلغ مستوى أصبح يساهم في مزيد هشاشة المنظومة البنكية التي أصبحت تتطلب اصلاحا عاجلا للرفع من أدائها قصد الحد من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي كما سنتعرض إلى ذلك لاحقا.
- ثالثا اللجوء إلى الاقتراض الداخلي سيكون بالأساس في حدود حوالي 50٪ عبر رقاع الخزينة 52 أسبوع أي عبر قروض قصيرة المدى من شأنها أن تخلق ضغطا مستمرا على الخزينة العمومية.
- رابعا وبالرجوع إلى الجدول 8 نلاحظ أن القروض الخارجية ستوظف بالأساس لدعم الميزانية. إلا أن المشكلة هنا تتمثل في أن نسبة هامة من مصادرها غير معلومة. وهذه النسبة تصل إلى حوالي ثلثي قروض دعم الميزانية وكنا تساءلنا عن سبب أو أسباب عدم تحديد مصدر ثلثي القروض رغم أنه وقع ذكر مصادر الثلث الآخر كما يتبين ذلك في الجدول 8

جدول **8**: توزيع قروض دعم الميزانية حسب المصدر (بحساب م.د)

	نتائج **2022**	تحيين **2023**	ق م **2024**
قروض دعم الميزانية	5613	8504	14470
صندوق النقد العربي	118	120	122
البنك العالمي	605	385	218
البنك الافريقي للتنمية	0	0	0
الاتحاد الأوروبي	966	0	0
البنك الافريقي للتصدير والاستيراد	2089	2810	1264
العربية السعودية	0	1253	1594
الجزائر	1478	1417	965
اليابان **JICA**	0	268	0
إيطاليا	0	170	0
الوكالة الفرنسية للتنمية	32	33	0
ألمانيا **KFW**	326	0	0
قروض أخرى	0	2048	10307

المصدر: تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، صفحة 65

بالتالي زيادة على اللجوء المستمر والمتنامي للاقتراض خاصة الاقتراض الخارجي فإن مصادر ثلثي الاقتراض الخارجي تبقى مجهولة مما سيجعل من سنة 2024 سنة الارتجال والتصريف اليومي للشأن العام.

- على مستوى نفقات ميزانية الدولة لسنة 2024 فقد وقع توزيع النفقات حسب الأقسام كما يشير إلى ذلك الجدول الذي لا يشمل تسديد أصل الدين في حدود 17863 م د ذلك لأن أصل الدين يصنف طبقاً لمقتضيات الفصل 17 من القانون الأساسي للميزانية ضمن تكاليف الخزينة .

في حين تصنف فوائد الدين العمومي ضمن نفقات القسم السادس (نفقات التمويل) من نفقات ميزانية الدولة حسب مقتضيات الفصل 15 من القانون الأساسي للميزانية لتبلغ بذلك جملة تكاليف ميزانية الدولة بعنوان 2024 ما قدره 77866 م د (منها 200 م د بعنوان قروض وتسبيقات الخزينة).

جدول 9: توزيع نفقات ميزانية الدولة حسب الأقسام

الأقسام	ق م 2023	تحيين 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	22773	22773	23711
نفقات التسيير	2314	2314	2539
نفقات التدخلات	17222	19168	19696
نفقات الاستثمار	4692	4692	5274
نفقات العمليات المالية	57	57	67
نفقات التمويل	5307	5842	6838
النفقات الطارئة وغير الموزعة	1556	1225	1680
المجموع العام	53921	56071	59805

المصدر: تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، ص68.

وبالاعتماد على الجدول (9) المذكور يمكن الاشارة إلى جملة من الملاحظات الهامة:

أولاً لقد وقع الحرص على تسجيل تراجع نسبي لنفقات الاجور في الوظيفة العمومية ونفقات الدعم طبقاً "لتوصيات" صندوق النقد الدولي وبطريقة ونسق تونسي.

حيث إن نفقات التأجير لسنة 2024 ستبلغ مستوى 23711 م د مقابل 22733 م د سنة 2023 أي بزيادة 4.1٪ دون بكثير الزيادة الجملية لنفقات الميزانية البالغة 6.7٪ .

وتعود الزيادة المقدرة ب-939 م د في نفقات الاجور إلى الانعكاس المالي السنوي للبرنامج العام للزيادات في الاجور (780 م د) وإلى الانتدابات المبرمجة سنة 2024 وتعديل انتدابات 2023 (270 م د) وإلى ترقيات 2024 وتعديل ترقيات 2023 (100م د) اضافه الى الاخذ بعين الاعتبار نفقات ب 300 مليون دينار بعنوان تقاعد 2024 وتعديل تقاعد 2023.

وفي اطار تطبيق برنامج اصلاح الوظيفة العمومية سيتم مزيد التحكم في كتلة الاجور من خلال عديد الاجراءات تتمثل في ترشيد برامج الزيادات في الاجور والتحكم في الانتدابات وحصرها في القطاعات ذات الأولوية والانتدابات ذات القيمة المضافة لبعض القطاعات خاصة ذات الصبغة التقنية والفنية ومواصلة التخفيض التدريجي في عدد خريجي مدارس التكوين خاصة بالنسبة لوزارة الدفاع والداخلية والعدل وكذلك التحكم في نسب الترقيات السنوية بان لا تتجاوز 20٪ باستثناء الاسلاك التي تضبط نصوصها الخاصة نسبة الترقية وعدم تعويض الشغورات والسعي الى تغطية الحاجات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة ومزيد ترشيد منح الساعات الإضافية في اتجاه اسناد استراحة تعويضية في حالة القيام فعليا بساعات اضافية.

بالإضافة الى هذه الترسانة من الاجراءات ستواصل الحكومة البرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية والانطلاق في تطبيق الاحكام المتعلقة بالتنقل الوظيفي للأعوان العمومية لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والتشجيع على الانتفاع بعطلة لبعث مؤسسة ومزيد التعريف بالياتها بجانب تطبيق احكام قانون المالية لسنة 2023 المتعلق بترشيد الترفيع في سن التقاعد. والهدف من كل هذه الإجراءات التحكم في كتله الاجور بالوظيفة العمومية والعمل على التقليص من نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي.

و يتوقع مشروع ميزانية 2024 ان تنخفض نسبة نفقات التأجير إلى 13.5٪ من الناتج المحلي الخام مقابل 14.4٪ محينة لسنة 2023 بعد ان

بلغت حوالي 15% لسنة 2020 نتيجة للنمو السلبي للناتج المحلي. كما ان نسبة كتلة الاجور من نفقات الدولة ستشهد سنة 2024 تراجعا الى مستوى 39.6٪ مقابل 40.6%محينة سنة 2023.

ثانيا بجانب الضغط على كتله الاجور وتراجع نسبتها من الناتج المحلي وقع كذلك الحرص على الحد من نفقات الدعم. وتبلغ التقديرات الإجمالية لنفقات الدعم بعنوان سنة 2024 ما قدره 11337 مليون دينار مقابل 11475 مليون دينار محينة سنة 2023 و11999 مليون دينار مسجلة سنة 2022 ما يمثل على التوالي 6.5٪ من الناتج المحلي الاجمالي و 7.2٪ و8.3٪ (جدول 10).

ويتضح من خلال جدول 10 ان اعلى نسبة مسجلة لنفقات الدعم كانت سنه 2022 نتيجة للارتفاع المهول لأسعار النفط ومختلف الاسعار الغذائية وعلف الحيوان على اثر اندلاع الحرب الروسية الأطلسية في اوكرانيا. وفي سنة 2023 رغم عدم تفعيل الاجراءات التي تم اعتمادها في قانون المالية الاصلي المتعلقة خاصة بتعديل اسعار المواد البترولية وتعريفتي الكهرباء والغاز بالإضافة الى عدم تفعيل عديد الاجراءات للتحكم في الاستهلاك وتحسين الاداء ورغم الزيادة الحاصلة في تحيين دعم المحروقات التي ارتفعت من 5669 مليون دينار مقررة في قانون المالية الاصلي إلى 7030 مليون دينار محينة بالإضافة الى الزيادة الحاصلة في نفقات دعم المواد الأساسية التي ارتفعت من 2523 مليون دينار مقدرة في قانون المالية الاصلي الى 3805 مليون دينار محينة رغم كل هذه العوامل سجلت نسبة مجموعه نفقات الدعم من الناتج المحلي تراجعا من 8.2٪ سنة 2022 الى 7.2٪ سنة 2023.

هذا التراجع كان بالأساس نتيجة مراجعة سعر برميل النفط باعتماد 83 دولار للبرميل مقابل 89 دولار مقدرة في قانون المالية الاصلي (على ضوء تطورات اسعار النفط بالسوق العالمية).

بالإضافة الى تراجع سعر القمح اللين كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

بجانب ذلك وقع تراجع طفيف لقيمة الدينار التونسي مقابل الدولار بلغت 1.1٪ عن موفى من شهر سبتمبر سنة 2023 مقارنة بنفس الشهر سنه 2022 علما ان هذا التراجع مقابل اليورو قد بلغ 3.3٪ في نفس الفترة بالتالي يتضح ان السلط التونسية قد حرصت بطريقة ونسق تونسي على

العمل "بتوصيات" صندوق النقد الدولي على أمل انجاز اتفاق معه يساهم في فك الحصار المالي المفروض بقيادته.

بالإضافة الى ذلك ومع غياب سياسة انتعاش اقتصادي اقتصرت النفقات المخصصة للاستثمار والعمليات المالية على مبلغ 5341 مليون دينار مقابل 4750 مليون دينار سنه 2023.

وهذا المبلغ لا يتجاوز 8.9٪ من نفقات ميزانية الدولة سنة 2024 مقابل 8.5٪ محينة سنة 2023.

ومثل هذه النسب لا تأخذ بعين الاعتبار التراجع المستمر منذ 2010 لنسبة الاستثمار في تونس نتيجة تخوفات القطاع الخاص الاجنبي والتونسي من تنامي المخاطر في ظل عدم استقرار الاوضاع الاقتصادية والسياسية وتعدد واحتداد الصدمات الخارجية وارتفاع هشاشة النسيج الاقتصادي.

وفي مثل هذه الاوضاع كان من المفروض الرفع من نفقات الاستثمار العمومي بصفة هامة حتى تمثل قاطرة تدفع بالاستثمار الخاص وتساهم في انتعاش الاقتصاد.

خاصة ان السياسات التقشفية لا يمكن ان ينجر عنها الا مزيد من ركود اقتصادي في ظل استمرار التضخم المالي في مستوى عال نتيجة ضعف العرض المحلي بالأساس اضافة إلى الأسعار الغذائية المرتفعة على المستوى العالمي رغم تراجعها النسبي سنة 2023

جدول 10: نسبة نفقات الدعم من الناتج المحلي الإجمالي

2010	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024(1)
٪2.3	٪7.0	٪4.9	٪3.2	٪2.3	٪3.4	٪4.3	٪3.9	٪3.7	٪4.6	٪8.3	٪7.2	٪6.5

المصدر: مشروع ميزانية 2024 ص28

(1) تقديرات

ب 2-تسجيل تحسن في مجال الإجراءات الجبائية التي حاولت تحقيق أكبر استهداف للمداخيل العليا وأكثر وضوح للأولويات القطاعية

كنا في الدراسة الفارطة حول مشروع ميزانية 2023 قد أشرنا الى عدم المردودية السياسية والاجتماعية والمالية من اعتماد إجراءات جبائية مشتتة

وعامة على كل الأنشطة. ذلك أن مثل هذه الإجراءات العامة والشاملة عوض أن تعمم الفائدة للميزانية أدت الى تعميم الغضب والاستياء من طرف كل الفاعلين الاقتصاديين بدون أن تحقق ارتفاعا يذكر للموارد الذاتية العمومية القادرة على تعزيز وتدعيم مسار الاعتماد على الذات. يبدو أن مشروع ميزانية 2024 قد حرص على تجاوز التشتت وعمد الى مزيد التركيز والتصويب لتحقيق استهداف أكبر للمداخيل العالية وتحسين توزيع العبء الجبائي بين مختلف الشرائح الاجتماعية.

يبرز هذا التمشي الجديد من خلال إرساء اليات بديلة لتمويل نفقات الدعم عبر الترفيع من نسب أتاوة الدعم وتوسيع ميدان تطبيقها على النحو التالي[6]:

- الترفيع في نسبة الأتاوة من 1 الى 3% بالنسبة الى المطاعم السياحية المصنفة والمقاهي من الصنف الثاني والثالث وقاعات الشاي
- الترفيع من نسبة الأتاوة من 3 الى 5% بالنسبة الى الملاهي والنوادي الليلية غير التابعة لمؤسسة سياحية والكاباريات ومحلات صنع المرطبات مع استثناء المحلات التي تتولى حصرا صنع بعض أصناف الحلويات التقليدية الشعبية التي تضبط قائمتها بقرار من وزير المالية.
- توسيع ميدان تطبيق الأتاوة المذكورة ليشمل المؤسسات السياحية التي تتولى إيواء الحرفاء والحانات وصناعات المشروبات الغازية والجعة والخمور والمشروبات الكحولية وذلك بنسبة 3% من رقم المعاملات خال من كل الأداءات والمعاليم.
- استرجاع جزء من نفقات الدعم بتوسيع ميدان تطبيق معلوم الإقامة بالنزل المصنفة ليشمل علاوة على النزل السياحية كل المؤسسات السياحية المختصة في الإقامة وكل المجالات الأخرى المعدة للإيجار في شكل غرف، شقق أو فيلات لقضاء فترات زمنية محددة مع الترفيع فيه بالنسبة الى السياح الأجانب على النحو التالي:
  - 4 دنانير عوضا عن 1 دينار عن كل ليلة مقضاة بنزل سياحية من صنف 2 نجوم

[6] تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 ص40

- 8 دنانير عوضا عن 2 دينار عن كل ليلة مقضاة بنزل سياحية من صنف 3 نجوم
- 12 دينار عوضا عن 3 دنانير عن كل ليلة مقضاة بنزل سياحية من صنف 4 أو 5 نجوم

مع تطبيق المعلوم بعنوان فترة إقامة لا تتجاوز 15 ليلة عوضا عن 7 ليال مقضاة حاليا والمحافظة على اعفاء الأطفال

- احداث معلوم على مشتقات الحليب باستثناء الياغورت التي يتم تصنيفها بالأخذ بعين الاعتبار قيمة الدعم الذي تتحمله الدولة بعنوان كميات الحليب الموجهة لصناعة كل صنف من المنتوجات يحتسب كما يلي:
  - مبلغ يتراوح بين 1.5 و3 دينار/ الكيلوغرام بالنسبة الى الأجبان بجميع أنواعها
  - مبلغ 2د / الكيلوغرام بالنسبة الى القشدة
- في إطار التمشي الدولي الرامي الى احداث وتعميم المعلوم على الكربون وقع مراجعة المعلوم الموظف على تذاكر الرحلات الجوية والبحرية المؤمنة بواسطة طائرات أو سفن تفرز غاز الكربون وضبطه كما يلي:
  - من 20د الى 40د بالنسبة لتذاكر الرحلات الجوية في صنف التذكرة الاقتصادية وتذاكر الرحلات البحرية
  - من 20د الى 60د بالنسبة الى تذاكر الرحلات الجوية والبحرية من صنف الدرجة الأولى أو صنف الأعمال

كل هذه الإجراءات بجانب إجراءات أخرى عديدة تندرج مثلا في إطار مقاومة التهرب الجبائي والرفع من الحد الأدنى للعقوبة أو من خطايا تهدف الى أكثر تصويب للمداخيل المرتفعة نسبيا مع تفادي اثقال العبء الجبائي على المداخيل الضعيفة والمتوسطة لعديد المنتوجات الشعبية (مثل الحلويات التقليدية أو الياغورت) أو الخدمات (مثل النقل عبر التمييز بين التذاكر التقليدية والتذاكر من صنف الدرجة الأولى...)

بجانب هذا التصويب هناك حرص على إعادة ترتيب الأولويات حيث أصبح القطاع الفلاحي وزراعات الحبوب ومسألة المياه يحظى بأكثر عناية بالإضافة الى قضايا التمويل خاصة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة[7]. الا أن هذه الإجراءات التي تخص التركيز على الأولويات تبقى دائما مشتتة وضعيفة المردود في ظل استمرار أزمة المالية العمومية[8] واعتماد سياسات تقشفية والتشبث بنفس المنوال الاقتصادي.

لكن رغم ذلك هناك هوامش مرتفعة ومجالات عديدة إذا وقع حسن استغلالها يمكن أن تساهم بصفة هامة في الرفع من نسبة الموارد الذاتية العمومية ومن نسبة الادخار الوطني وقدرات الاقتصاد على تحقيق الانتعاش الاقتصادي ومواكبة الانتقال إلى منوال تنموي بديل.

ج. في ضرورة مواصلة العمل بالاعتماد على الذات في ظل وجود هامش مناورة هام في مجالات عديدة

والجدير بالإشارة هنا إلى وجود هوامش لا بأس بها للرفع من الموارد الذاتية العمومية ومن قدرات البلاد على تكريس مبدا الاعتماد على الذات على أرض الواقع ومن أهم هذه الهوامش يمكن التأكيد على:

- **المجال الجبائي** نظرا لأهمية التهرب الجبائي في ظل اقتصاد موازي يمثل على الأقل 30٪ من الناتج المحلي الخام خارج المساهمة الجبائية وفي ظل نفقات جبائية (الامتيازات الجبائية) هامة ومتنامية بدون مردود يذكر. وقد أشارت آخر دراسة "أسس استراتيجية انتقال نحو اقتصاد مهيكل بتونس" أنجزها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتونس بالتعاون مع منظمة العمل الدولية أن تونس تتكبد خسارة بقيمة ثلاثة (03) مليار د سنويا جراء التهرب الجبائي والاجتماعي لناشطي القطاع الموازي منها 1.3 مليار سنة 2020 خسائر تكبدها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي جراء التهرب من دفع

[7] بجانب الاء المشاريع التي تخص الطاقات المتجددة والاقتصاد الأخضر أكثر عناية...

[8] وضعف الموارد الذاتية العمومية وسوء حوكمة القطاع العمومي وهشاشة القطاع مع تخوفاته من ارتفاع نسبة المخاطر

المساهمات الاجتماعية من طرف 917 ألف شخص ينشطون في القطاعات غير المهيكلة أي الموازية. علما أن هذا المبلغ (1.3 مليار د) يمثل 131٪ من العجز المالي للصندوق و38.3٪ من قيمة مداخيله.

- المجال المالي الذي يتميز بتنامي تهريب الأموال في ظل تخلي البنك المركزي على مقاومة هذه الظاهرة الخطيرة والتي تمثل عائقا أساسيا للرفع من مستوى النمو والتنمية وخسارة فادحة للاقتصاد الوطني كما سنرى ذلك لاحقا.
- في المجال الإنتاجي في ظل سوء استغلال الموارد الطبيعية خاصة منها انتاج الفسفاط الذي بقي منذ أكثر من عشرة سنوات لا يتجاوز 30٪ من طاقة الإنتاج القائمة رغم تنامي الطلب العالمي والارتفاع المستمر لأسعار الفسفاط ومشتقاته. وفي سنة 2023 بلغت كمية تصدير الفسفاط التجاري في السوق العالمية 187.5 ألف طن إلى حدود شهر سبتمبر. وهذا الرقم لم يقع تحقيقه منذ 2012 كما أنه يمثل كذلك ضعف صادرات كامل سنة 2022. وهذه الكمية رغم أهميتها تبقى دون الهدف الذي رسمته شركة فسفاط قفصة نفسها والمتمثل في تصدير 400 ألف طن. علما أن الشركة الوطنية للسكك الحديدية التي تمثل الناقل الوحيد للفسفاط نحو موانئ تصدير الفسفاط لا يتوفر لديها الإمكانيات والمعدات اللازمة لتحقيق مثل هذا الهدف، ولذلك يجب العمل بسرعة على معالجة مشكلة نقل الفسفاط للرفع من الموارد الخارجية ومن الموارد الذاتية العمومية.
- في مجال توظيف الموارد المالية وارتفاع الموارد المهدورة (امتيازات عينيّة باهضة الثمن في القطاع العام بالتوازي مع تراجع مردود هذا القطاع). وفي هذا المجال يجب العمل بسرعة على تحويل الامتيازات العينية من سيارات ووصول بنزين وصيانة مستمرة في ورشات الوزارات التي تمثل بؤر فساد ومتاجرة بقطاع الغيار باسم اصلاح اعطاب وهمية، ونفقات تأمين السيارات إلخ... إلى امتيازات نقدية مع التخلص من السيارات ومن ورشات الصيانة ومن الأعوان المكلفة بالسياقة والصيانة ومن نفقات البنزين... قصد ترشيد جدي لنفقات التسيير. إضافة إلى خلق مواطن شغل بدون انجاز العمل وعلى سبيل المثال قد ارتفعت كلفة التأجير لشركات البيئة والغراسات التي تم

احداثها منذ سنة 2011 من حوالي 30 م د سنة 2012 إلى 255 م د سنة 2022 مقابل غياب أي نشاط أو عمل فعلي. علما أنه على طول فترة 2011-2022 قد تحملت شركة فسفاط قفصة مالا يقل عن 700 م د لخلاص الأجور في أربعة شركات فرعيّة كما تحمل المجمع الكيمياوي من جانبه 800 م د لخلاص الأجور في 3 شركات مما أدى إلى جملة مصاريف فاقت 1500 م د أثناء المدة المذكورة بدون فائدة للاقتصاد التونسي رغم وجود حاجة أكيدة للحفاظ على بيئة سليمة وتثمين موارد طبيعية (مثل تعشيب المراعي ومقاومة التصحر والانجراف) وفرز ورسكلة النفايات إلخ... انتدابات عشوائية ووظائف وهميّة بملفات مزورة في إطار الزبائنية والولاءات الحزبية إلخ... بالإضافة إلى ما سبق أن أشرنا إليه من اهمال الأراضي الفلاحية ومن عدم الحرص على خلاص مستحقات شركات عمومية كشركة الكهرباء والغاز ومن اهدار موارد مائية نادرة نتيجة غياب الصيانة لشبكة التوزيع ... والأمثلة عديدة

- في إطار صعوبة استرجاع الأموال المنهوبة نتيجة الفساد عبر الصلح الجزائي نظرا إلى أن المعنيين يراهنون على إحالة ملفاتهم إلى القضاء. علما أن القضاء يتطلب سنوات لاصدار أحكام غالبا ما يصعب تطبيقها بسهولة علاوة أن طول المدة تفتح المجال للممارسات المريبة لتهميش القضايا. وفي مثل هذه الحالة يجب تشديد العقاب والعواقب (مصادرة الأملاك، منع السفر للمتهمين وعائلاتهم، تجميد الحسابات البنكية، الرفع من قيمة الخطايا ومن العقوبات السجنية إلخ...) حتى يتم دفع المتهمين إلى اختيار الصلح الجزائي وتفادي اللجوء إلى القضاء لأن الوضع الاقتصادي يتطلب التعجيل بتعبئة أكبر موارد ممكنة لتجاوز الأزمات الخانقة وانجاح مبدأ الاعتماد على الذات وتحقيق الخلاص الوطني.
- في المجال التجاري: في هذا المجال تفتقد تونس إلى سياسات تجارية جريئة وحريصة على استغلال كل ما يتوفر من اتفاقيات وإجراءات تمكن من الدفاع على المصالح التجارية التونسية ومن الحد من العجز التجاري الهيكلي والمزمن. بل العكس هو الصحيح من حيث وجود تسيب وعدم متابعة للإجراءات وتقييمها بصفة دورية قصد

تحسينها عند الضرورة. هذا التسيب يبرز من خلال الامضاء على 41 اتفاقية تجارية غير تفاضلية مكنت من فتح طرق سيارة للواردات مقابل مجرد الاستظهار بشهادة من الغرف التجارية. كما يبرز التسيب من خلال عدم المتابعة لإجراءات عديدة اتخذت منذ 2018 تهدف إلى الحد من عديد الواردات الكمالية التي لا تتناسب مع واقع متميز بتنامي خطير للعجز التجاري في ظل تهاوي اقتصادي عام. كما أن التسيب يبرز من خلال عدم استغلال الترسانة الموجودة للدفاع على المصالح التجارية والحد من عجز الميزان التجاري المتسبب والمساهم بصفة مباشرة في تنامي الديون الخارجية وتأزم الميزانية العمومية والتراجع المستمر لقيمة الدينار حيث أن هناك عديد الإمكانيات المتاحة للحد من العجز المتنامي للميزان التجاري من أهمها:

- الاعتماد على المنظمة العالمية للتجارة التي لا تمنع حماية الأسواق لأنها تمكن من اتخاذ إجراءات استثنائية (Mesures de sauvegarde) في حال وجود أضرار للاقتصاد. وهناك ثلاثة أنواع من السياسات الحمائية من خلال:
  - العمل بالحقوق الجمركية
  - العمل بمنظومة الحصص (Quotas)
  - العمل بمنظومة الدعم (Subventions)
- الاعتماد على إجراءات ضد الإغراق (Antidumping) المسموح بها من طرف المنظمة العالمية للتجارة في ثلاثة حالات:
  - وجود موجة توريد غير عادية
  - تهديدات للميزان التجاري على إثر تنامي العجز
  - وجود عناصر ترابط بين الحالتين السابقين
- استغلال آليات الحماية غير الجمركية التي تخص المعايير الصحية والبيئية.
- استغلال المتغيرات الشكلية والجوهرية لتعليق أو المطالبة بمراجعة الاتفاقيات المبرمة قصد الحفاظ على المصالح الوطنية. وفي هذا المجال بإمكان تونس أن تطالب الاتحاد الأوروبي مراجعة اتفاق الشراكة الممضى سنة 1995 مع 15 بلد أوروبي لأن الاتحاد الأوروبي أصبح

متكون من 27 بلد منهم بلدان منافسة للاقتصاد التونسي ومضرة بعديد الأنشطة. ومثل هذا الطلب يمكن أن يستند على الفصل 93 من اتفاق الشراكة.

- العمل على انضمام تونس إلى اتفاقية أو معاهدة فيانا (Vienne) التي تسمح لتونس بتعليق الاتفاقيات التجارية الثنائية عندما يحدث ضرر بالأنشطة الاقتصادية الوطنية كما هو الحال في الوقت الحاضر نتيجة الاتفاق مع تركيا.
- العمل على تطبيق النشرية السادسة لدليل ميزان الدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي منذ 2009 طبقا لقانون نظام المحاسبة العمومية الصادر عن الأمم المتحدة سنة 2008 والمصادق عليه دوليا بما فيها تونس والذي ألغي احتساب المبادلات التجارية للشركات غير المقيمة والمصدرة كليا التي تبقى ملكيتها لغير المقيمين والتي وقع اعتمادها دوليا منذ 2010. إلا أن تونس ترفض تطبيقها إلى اليوم نظرا إلى أن عند تطبيقها سيقع اكتشاف العجز التجاري المهول لفائدة الاتحاد الأوروبي خلاف ما تفيد به الحسابات الحالية من وجود فائض تجاري مع عديد بلدان الاتحاد الأوروبي وبالخصوص فرنسا وألمانيا وإيطاليا التي لها عديد الشركات غير المقيمة في تونس.

<u>بالتالي تدعيم قدرة الاقتصاد على الاعتماد على الذات يتطلب من جملة الإجراءات الحد من عجز الميزان التجاري بالكشف عن حقيقة حجمه عبر اعتماد نظام المحاسبة العمومية الصادر عن الأمم المتحدة سنة 2008 ورسم خطة لإعادة التفاوض مع كامل البلدان التي كانت متسببة بصفة مستمرة في تنامي العجز التجاري. في الأثناء يجب العمل بجدية على الحد من توريد الكماليات وتطبيق القانون بكل صرامة ضد القطاع الموازي المتسبب في اغراق السوق بكل البضائع الكمالية وغير الكمالية</u>

- المجال البنكي: قصد توفير الظروف المناسبة للحد من اللجوء الى الموارد الخارجية والاعتماد على الموارد الداخلية بدون احداث اقصاء واضرار لبقية الأطراف الاقتصادية من شركات وأسر (menages) يجب العمل عاجلا على اصلاح المنظومة البنكية قصد الرفع من أدائها. وهذا الإصلاح أصبح ضرورة متأكدة بالرجوع الى حصيلة أداء المنظومة

وبالمقارنة مع الدول الصاعدة من الجيل الأول ككوريا الجنوبية وتايوان او من الجيل الثاني كماليزيا والخ...

وقد زاد الأداء سوء على إثر القانون الصادر سنة 2016 والمتعلق بالنظام الأساسي للبنك المركزي والذي نتج عنه الإقرار باستقلالية هذا البنك.

ومن أهم ما يميز الوضع الحالي للمنظومة البنكية التونسية هو كثرة عدد البنوك وصغر حجمها وضعف أدائها وغياب المنافسة بينها. وذلك مقارنة مع عديد البلدان القريبة والبعيدة

- ذلك أن عدد البنوك لكل مليون ساكن في تونس يبلغ 1.95 وهذا العدد مرتفع جدا مقارنة مع الأنظمة البنكية الأخرى مثل المغرب (0.65) وتركيا (0.4) والجزائر (0.46) الخ.[9]
- رغم العدد المرتفع للبنوك التونسية فان نسبة الأسر التي تستخدم الخدمات البنكية (bancarisation) ضعيف جدا ولا يتجاوز 29.9% مقارنة مع البلدان الصاعدة من الجيل الأول ككوريا الجنوبية حيث تبلغ النسبة فيها 90.6% وماليزيا التي تبلغ نسبتها 59.8٪[10]. وهذا يدل على وجود كثرة بدون بركة.
- كذلك رغم العدد المرتفع للبنوك نلاحظ ضعف المنافسة بينها وسوء حوكمتها كما يدل على ذلك ارتفاع نسبة الديون المتعثرة لديها. حيث بلغ حجم الديون المتعثرة لدى الشركات والمهنيين 11009 مليون دينار سنه 2021 مقابل 10485 مليون دينار سنه 2020 ومثل هذا الحجم 14.3٪ من مجمل قروض الشركات أثناء السنتين المذكورتين. علما ان هذه النسبة لا تتجاوز 5٪ في عديد البلدان الصاعدة ككوريا وماليزيا وتايوان...

وتمثل نسبه الديون المتعثرة 25.4٪ من حجم ديون القطاع الفلاحي مقابل 15.4٪ في القطاع الصناعي 12.6٪ في قطاع الخدمات.
كما بلغ حجم الديون المتعثرة لدى الافراد 1215 مليون دينار في ديسمبر 2021 مقابل 1107 مليون دينار في نفس الفترة من سنهة 2020

[9] معطيات البنك المركزي التونسي
[10] معطيات FINDEX البنك العالمي

و1019 مليون دينار سنة 2019. وتمثل نسبة هذا الحجم من جملة قروض الأفراد على التوالي 4.5٪ و4.3٪ و4.2٪ حيث يشهد هذا التعثر منحنى تصاعدي.

- رغم كثرة البنوك نلاحظ كذلك ضعف ادائها مقارنة مع البلدان الصاعدة ومع متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة مع التحديات الناتجة عن تسارع المتغيرات المناخية وتعدد واستمرار الصدمات الخارجية.
- من الناحية الكمية ضعف الاداء يبرز من خلال ضعف نسبة مجمل القروض المسندة الى المؤسسات والمهنيين والأفراد من الناتج المحلي العام. حيث ان هذه النسبة لم تتجاوز 80٪ إلا سنة 2020 عندما تراجع الناتج بـ 8.7٪ بالأسعار القارة وبـ9.8٪ بدون احتساب الفلاحة والصيد البحري. بالمقارنة تفوق بكثير هذه النسبة 100٪ من الناتج في البلدان الصاعدة خاصة منها الأسيوية. علما أن هذه النسبة تعتبر من أهم المؤشرات التي يقع اعتمادها لمعرفة درجة وحجم ودور المنظومة البنكية في تمويل القطاع الخاص.
- بجانب المؤشر الكمي هناك مؤشرات نوعية تعتمد لمعرفة جدوى ومردودية التمويل البنكي على المسار التنموي الوطني. في هذا الجانب يقع النظر الى التوزيع القطاعي والزمني للقروض المسندة. في هذا المجال وبالرجوع إلى أخر تقرير سنوي للبنك المركزي المتوفر لسنة 2021 يتضح وجود عديد الاخلالات.
- أولها يخص التوزيع القطاعي للقروض البنكية الموجه لقطاع الخدمات بالأساس على حساب القطاعات المنتجة للثروة المادية منها الصناعة والفلاحة. ذلك أن حجم الديون البنكية البالغ 104383 م د قد توزع بنسبة 74.3٪ إلى المؤسسات والمهنيين والبقية أي 25.7٪ إلى الأفراد لتمويل السكن والاستهلاك واقتناء السيارات بالأساس.

وفيما يخص القروض الموجهة إلى المؤسسات والمهنيين هناك 53.5٪ توجهت إلى قطاع الخدمات و42.3٪ إلى قطاع الصناعة و4.2٪ فقط إلى القطاع الفلاحي الذي يساهم بحوالي 10٪ في انتاج الثروة الوطنية. وبالتالي الحاصل في الجملة أن القطاعات المنتجة للثروة المادية تتحصل على أقل من 50٪ من

القروض البنكية رغم ما تمثله هذه القطاعات من أهمية في دفع المسار التنموي كميا ونوعيا وما يمثله بالخصوص القطاع الفلاحي من أهمية في ظل تسارع المتغيرات المناخية وتنامي العجز الغذائي وخاصة في المواد الغذائية التي تمثل المكونات الأساسية للأكلة الشعبية التونسية (حبوب ومشتقاتها وعلف حيوان ودواجن وأسماك).

- بجانب التوجه القطاعي نلاحظ كذلك توجه نحو تنامي القروض قصيرة الأجل التي أصبحت تمثل 54.6٪ من مجموع القروض البنكية. وهذا التوجه يدل على ضعف درجة المخاطرة لدى القطاع البنكي واللهف وراء الربح العاجل والمضمون أكثر. ورغم أن الحاجة تكون أكيدة لدى القطاعات المنتجة للحصول على قرض متوسط وطويل المدى إلا أن الواقع هو أن الفلاحة تتحصل على قروض قصيرة الأجل بنسبة 61.4٪ كما أن نسبة القروض قصيرة الأجل المتحصل عليها من طرف الصناعة بلغت كذلك 61.2٪ سنة 2021.
- يجب الإشارة كذلك إلى أن 17.1٪ من القروض البنكية فقط وقع اسنادها إلى المؤسسات والإدارات العمومية مقابل 82.9٪ وقع تخصيصها إلى الشركات الخاصة. كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم أنها تمثل أكثر من 90٪ من النسيج الاقتصادي الخاص إلا أنها لا تتحصل إلا على أقل من 20٪ من القروض البنكية. وهذه الوضعية التي تتميز بتهميش المؤسسات العمومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي بالأساس نتيجة التواجد المتنامي للعائلات قليلة في رأس مال عديد البنوك الخاصة والتي تؤثر بدون شك في التوظيف المسجل للقروض البنكية خاصة أنه نفس العائلات تتواجد في الأنشطة الاقتصادية المحظوظة في مجال التمويل. وهذا التشابك المتنامي بين رأس المال البنكي والمؤسسات الاقتصادية الكبرى في مجال الانتاج نتج عنه تغول متصاعد للوبيات ولرأس المال البنكي مع تنامي المنطق الريعي.
- وأخيرا تجدر الإشارة إلى الدور الهام الذي تقوم به البنوك العمومية رغم أن عددها لا يفوق الثلاثة ورغما تتعرض له من شيطنة ومن حملات تهدف إلى خوصصتها. ذلك أن هذه البنوك أسندت سنة 2021

قروضا بنكية بقيمة 31.3 مليار دينار من جملة 77.6 مليار دينار التي وقع اسنادها من طرف كامل المنظومة البنكية أي ما يمثل 40.3٪ من مجموع القروض البنكية. لكن البنوك العمومية تعاني من ارتفاع نسبة الديون المتعثرة نتيجة لضعف حوكمتها وللنفوذ المتزايد للوبيات الاقتصادية وللتداخل المتواصل بين السياسي والمالي.

لكل هذه الأسباب يجب التعجيل بإنجاز اصلاح عميق للمنظومة البنكية قصد الرفع من آدائها ومن مساهمتها في تمويل الاقتصاد التونسي في اطار تمشي ارادي قائم على الاعتماد على الذات. ولتحقيق هذا يجب في البداية مراجعة القانوني 35-2016 المتعلق بالنظام الأساسي واستقلالية البنك المركزي في الاتجاهات التالية:

- يجب أن لا يقتصر دور البنك المركزي على ضمان استقرار الأسعار من خلال السياسات النقدية المعتمدة. بل يجب التنصيص كذلك على دوره التنموي من جهة وضرورة تحقيق التكامل والتناغم بين السياسات النقدية والسياسات العمومية من جهة أخرى. ذلك أن الاقتصار على تحقيق استقرار الأسعار يندرج ضمن اختيارات نيوليبرالية تقوم على إعطاء الأولوية للتوازنات المالية الكلية على حساب التوازنات الكلية الحقيقية وللنمو على حساب التنمية وللاندماج العالمي العمودي على حساب الاندماج الوطني قطاعيا وترابيا والاندماج الإقليمي الأفقي. ولتجاوز هذه الوضعية يجب التنصيص على الدور التنموي وعلى ضمان نسب فائدة منخفضة طويلة الأجل لتحفيز الاستثمار والرفع من نسق النمو والتشغيل. مثل هذه الأهداف نجدها حتى في بنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة التي تمثل رائدة الفكر النيوليبرالي وإحدى أهم الناشطين في نشر هذا الفكر نظرا لأهمية بعده الأيديولوجي ودوره في تكريس الهيمنة العالمية للبلدان الغربية الكبرى.
- من هذا المنطلق يجب أن يقوم البنك المركزي بتمويل مباشر للخزينة العمومية في حدود معينة لا تضر بالتوازنات العامة وفي اطار الحرص على تحقيق التكامل بين السياسات النقدية والسياسات العمومية الموكولة للدولة في تحديد معالم ومحتوى التنمية وأهدافها ومراحلها.

- بجانب دور البنك المركزي في تحديد السياسات النقدية يجب التأكيد على ضرورة القيام بمشمولاته الأخرى التي تخص متابعة المؤسسات البنكية والحرص على مراقبة وحسن سير واستقرار وأمن المنظومة المالية.
- وأخيرا يجب التركيز على دور هام وقع اهماله منذ تأسيس البنك المركزي وهذا الدور يخص مقاومة تهريب الأموال الذي أصبح مصدرا أساسيا لضعف الادخار الوطني وعائقا كبيرا أمام الاعتماد على الذات وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. وإهمال هذا الدور هو نتيجة:

- غياب مراقبة تحويل العملة الصعبة الذي يقع عبر التوريد الوهمي القائم على تضخيم قيمة الواردات للتحصل على رخصة تحويل العملة من طرف البنك المركزي من جهة والتقليص من قيمة الصادرات للتمكن من ترك نسبة هامة من القيمة الحقيقية للصادرات في البنوك الأجنبية. ومثل هذه التصاريح المغشوشة تساهم في حدود 80٪ تقريبا من التهريب الحاصل للأموال حسب مراكز البحوث العالمية التي تقوم بمتابعة ظاهرة الفساد وتحويل الأموال. بجانب ذلك هنالك فواتير توريد مضروبة أي لا وجود لوارداتها تصدر عن ما يعرف بشركات شبح متخصصة في بيع الفواتير والمنتشرة في عدة مناطق معروفة في العالم.
- غياب الحرص على الانخراط في منظمات دولية متخصصة تمكن من الاطلاع على المعاملات التجارية لملايين المؤسسات الاقتصادية في مختلف القطاعات والمنتوجات والخدمات في مختلف بلدان العالم. مثل هذه المعلومات حول الأسعار والمنتوجات بجميع أصنافها وخصوصياتها ومعاييرها تمثل معلومات أساسية للاستقصاء والتثبت من فواتير التوريد والتصدير والحد من تهريب الأموال. علما أن تونس عضوة في منظمة (GAFI)
- وجود غياب مثل هذه المهمة في المهام الموكولة للجنة التحاليل المالية التي أحدثت بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال الصادر في أوت 2015 علما أن لجنة التحاليل المالية تتألف من 10 أعضاء يرأسهم محافظ البنك المركزي وتضم ممثلين عن عدة وزارات ومؤسسات مثل الداخلية والديوانة وجمعية البنوك وهيئة

سوق المالية... ويعين أعضاء اللجنة بأمر حكومي لمدة 6 سنوات ويتم تجديد ثلث أعضائها كل عامين.

إجمالا أدى ضعف أداء المنظومة البنكية إلى تنامي صعوبات التمويل لدى أكثر المؤسسات. ذلك أن الدراسة التي أصدرها مؤخرا المعهد التونسي للقدرة التنافسية والاقتصاد الكمي قد أكدت مواصلة تراجع مؤشر التمويل البنكي لينخفض إلى 32.2٪ مسجلا بذلك تقهقرا ب6.4 نقطة مقارنة بسنة 2020. وبينت الدراسة التي قامت على مسح ميداني شمل 1041 مؤسسة خاصة خلال الفترة 17 جوان إلى 22 جويلية من سنة 2022 أن 54٪ من المؤسسات المستوجبة قد زادت صعوباتها على مستوى التمويل البنكي في 2022 مقارنة بنسبة في حدود 50٪ في سنة 2020 وأكدت الدراسة أن مشاكل النفاذ إلى القروض البنكية قد أصبحت تشمل كذلك المؤسسات الكبرى إذ زادت نسبة هذه الأخيرة التي تعاني من صعوبات في الحصول على القروض البنكية من 28٪ سنة 2020 إلى 54٪ سنة 2022 وذلك على غرار المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي أصبحت أكثر ضعفا وهشاشة ونقصا في السيولة.

كما أن منظمات الدفاع عن المستهلك أصبحت تندد بصفة مستمرة من ارتفاع تكاليف الخدمات البنكية بدون حدود وفي غياب المراقبة والمتابعة من طرف البنك المركزي. علما أن هذه التكاليف أصبحت تؤثر بصفة هامة على مجموعة الخدمات المكونة لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك.

كما يجب الإشارة إلى أن الاعتماد على الذات رغم أنه يمثل ضرورة مصيريّة ورغم الهوامش المتاحة لتطوير الموارد الذاتية العمومية ولتحسين آداء وتوظيف الموارد الوطنية المتاحة إلا أن تكريس مبدأ الاعتماد على الذات يبقى محل صراع اجتماعي سياسي وفكري. لأن أصحاب المصالح المكتسبة في ظل الاختيارات والممارسات القائمة بالإضافة إلى المروجين للأفكار النيوليبرالية العقائدية سينتفضون لمقاومة كل تمشي ارادي إصلاحي ووطني بدعوى صعوبة تحقيق الاعتماد على الذات وبدعوى أنه لا خيار عن اللجوء إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي وقبول شروطه واملاءاته لفك الحصار المالي المضروب على الاقتصاد الوطني في وقت أن المصلحة تقضي استثمارات كبيرة تتطلب أكثر استقطاب للاستثمارات الخارجيّة. وأكثر تحفيز

للاستثمار الداخلي عبر تقديم مزيد من الامتيازات والحد من الضغط الجبائي المرتفع من خلال العفو الجبائي والتقليص من نسب الضرائب على المؤسسات والرفع من الامتيازات الجبائية. علما أن هذه الأصوات لا تطالب لتدعيم "مواقفهم وحججهم" بإنجاز تقييم موضوعي لعديد الإعفاءات الجبائية وتكرار عمليات العفو الجبائي التي وقعت سابقا لمعرفة مدى تأثيرها على الحد من التهرب الجبائي ومن تهريب الأموال ومدى مساهمتها في تحفيز الاستثمار إلخ... كما لا يطالبون بتقييم انعكاس الإجراءات المتكررة في العشرية الفارطة التي أدت إلى التقليص من نسبة الآداءات المباشرة على المؤسسات ولا بتقييم مردود الامتيازات الجبائية والمالية المتنامية. والهروب من المطالبة بإنجاز المتابعة والتقييم للتجارب الفارطة ناتج عن أسباب معلومة. لأن الثابت أن المعطيات المتوفرة تفيد بأنه رغم كل التشجيعات (الجبائية والمالية والموجهة لإعادة تأهيل المؤسسات ولتشجيع الصادرات والانتصاب في المناطق الداخليّة إلخ...) نسجل على أرض الواقع تراجعا لنسبة الادخار الوطني ولنسبة الاستثمار الوطني ولنسبة نمو الإنتاج ولنسبة تطور الإنتاجية ولتنافسية المنتوجات الوطنية إلخ... وذلك بالتوازي مع تنامي تهريب الأموال والتهرب الجبائي بالإضافة إلى هجرة الموارد البشرية ذات الكفاءة وقليلة الكفاءة عبر مسالك نظامية وغير نظامية بجانب اكتساح الفساد كل مجالات الحياة. ومن المفروض والمنطقي أن مثل هذه النتائج تدفع إلى مراجعة السياسات التقليدية وخاصة منها المملاة من مصادر خارجيّة والقائمة على أفكار عقائدية نيوليبرالية. إلا أن اللوبيات وأصحاب المصالح المكتسبة تتشبث وتستميت في مقاومة كل نفس إصلاحي ووطني قصد الحفاظ على امتيازاتها الشخصية والفئوية. لذلك لا يمكن حسم هذا الصراع إلا عبر إجراءات استثنائية جريئة كنا ننادي دائما باعتمادها وسنستمر في التذكير بها لأنها تشكل حلولا ضروريّة لتجاوز الأوضاع المتأزمة الحالية. وإذا تمكن الاقتصاد من تفادي الانهيار سنة 2023 فليس ذلك نتيجة النجاح في تحقيق تعبئة هامة للموارد الذاتية العمومية تستجيب إلى متطلبات المرحلة بل تحقيق ذلك وقع بفضل عوامل هشة لا تضمن استدامة التمشي الارادي.

خاتمة:

ان طرح مسألة الاعتماد على الذات يمثل مسألة مهمة جدا لأنها تقود إلى مناقشة الأولويات والأساسيات والضروريات والكماليات... يعني أنها تقود إلى طرح الاختيارات ومراجعة السلوكيات والسياسيات .. وبالتالي تقودنا إلى طرح النقاش في ما يخص نمط ومحتوى التنمية بمفهومها الشامل وعدم حصر النقاشات على أزمة المالية العمومية والبحث عن تحسين التوازنات المالية ومعرفة أي نسق يجب اعتماده لتطبيق الإصلاحات المطلوبة من طرف صندوق النقد الدولي.

كما أن مسألة الاعتماد على الذات تتطلب موقف ارادي يحيلنا على التمشي الارادي في المجال التنموي الذي مثل إحدى العناصر الأساسية في تحقيق تطور القوى الغربية الكبرى منذ القرن التاسع عشر كما وقع تبني نفس التمشي الذي مكن من بروز اقتصاديات صاعدة عبر الجيل الأول والجيل الثاني. وهذا الثنائي المتكون من الاعتماد على الذات ومن تمشي ارادي في المجال التنموي لا يمكن فصل مكوناته. لأن التمشي الارادي لا يمكن أن يكتب له النجاح بدون الاعتماد على الذات لأنه منطقيا لا يعقل تحقيق تمشي ارادي بالاعتماد على الآخر. والعكس كذلك فإن الاعتماد على الذات اذ وقع اختياره كتمشي استراتيجي قار لا يمكن أن يكون له معنى اذا كان غير مرتبط بأهداف استراتيجية واعية ومبرمجة في إطار تمشي ارادي في المجال التنموي.

كما أن مسألة الاعتماد على الذات بحكم محدودية الموارد الذاتية مهما كان حجمها تطرح قضايا تخص العلاقة والشراكة والتعاون مع الآخر. كما تطرح حجم ونسق ومحتوى المردودية المرتقبة من هذه الشراكة وإلى أي حد يمكن التعويل على الشريك. والاحداث والتحديات التي برزت أثناء سنة 2023 أدت في كل مناسبة إلى طرح مثل هذه التساؤلات. والانطباع الذي يحصل من خلال متابعة الحوارات والنقاشات والبيانات الصادرة والمواقف المعلنة يشير بأن السلط الغربية للدول الكبرى تشترك في اتجاه واحد وموحد يتمثل في تشبثهم بالهيمنة على العلاقات الدولية وبحرصهم على الدفاع عن المصالح المكتسبة في ظل موازين قوى مختلة وبرفضهم تحمل المسؤولية التاريخية في الحقبات الاستعمارية وفي ما جاء بعدها في مجال الاختيارات التنموية وذلك

فيما يخص كل القضايا الخلافية وعلى رأسها القضايا المناخية والمديونية في البلدان النامية والهجرة كما لاحظنا ذلك سابقا. وهذا الانطباع الحاصل يدل على محدودية الاندماج العالمي العمودي وقدرته على تحقيق التنمية الشاملة المستدامة والعادلة. كل ما حصل هو الرفع من نسق النمو والتوزيع غير العادل بين الدول وداخل كل دولة للناتج الحاصل مع تنامي البطالة والتهميش والفقر والفساد والفوارق الاجتماعية والجهوية في الأغلبية الساحقة للبلدان النامية التي لم تعتمد تمشي ارادي في المجال التنموي ولم تعط أولوية للاعتماد على الذات بصفة قارة ومتواصلة.

والمطروح هنا أن نتعامل مع البلدان الغربية الكبرى بدون سذاجة وبدون الاعتقاد أن الشركاء الغربيين حريصون على دعم التنمية وتحقيق التطور والازدهار لدى شركائهم. بل العكس هو الصحيح لأن كل عروض الشراكة تصدر بمبادرة منهم وكلها قائمة بالأساس وبصفة حصرية على خدمة مصالحهم خاصة الآنية وعلى القاء أكثر الأضرار والأعباء في كل المجالات والملفات على غيرهم خاصة على البلدان النامية المكبلة بالديون والغير قادرة على الصمود أمام تكاثر الصدمات الخارجية وتسارع التغيرات المناخية والتي تتميز بضعف القدرة التفاوضية خاصة في فترات تنامي أزمة المالية العمومية في ظل ارتفاع للمديونية العمومية خاصة الخارجية. وللحد من أضرار الاندماج العالمي العمودي من المفروض:

- التشبث بالاعتماد على الذات في اطار تمشي تنموي ارادي.
- العمل الجاد على إقامة اندماج إقليمي أفقي يمكن من تحسين القدرة التفاوضية مع بلدان الشمال ومن فرض اعتبار المصالح المشتركة وإقامة علاقات تعاون مثمرة لكل الأطراف.
- تحديد آفاق ومحتوى بديل تنموي قائم على تمشي ارادي يكون في نفس الوقت اطارا للعمل التنموي الوطني وإطارا مرجعيا للتفاوض والتعاون مع الشركاء من خلاله يمكن استرجاع المبادرة والقيام بعروض شراكة تستند للإطار المرجعي المحدد للاختيارات الاستراتيجية والأهداف العامة والقطاعية وللمراحل والامكانيات التي يجب توفيرها. وبالتالي تصبح الشراكة فرصة لتحقيق الإضافة والتكامل مع الإمكانيات الذاتية. كما أن مشاريع الشراكة عندما تصدر عن

الشركاء يمكن مناقشاتها انطلاقا من مرجعية تنموية متوفرة تعين على التفاوض وتحديد المطالب والأولويات وبالتالي تحقيق المصالح المشتركة.

بهذه الطريقة يمكن لنا أن نتخلص من صفة البلدان الأطراف (périphérie) التي تمثل مجرد حدائق خلفية مجعولة لخدمة المصالح الغربية بتواطؤ مع قوى طفيلية داخلية قابلة للانحناء بحثا عن الفتات الضائع.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 باب بحر تونس 1000

الهاتف: 129 325 71(216+) الفاكس: 128 325 71(216+)

contact@ftdes.net ftdes.net